مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٦٨

الخميس، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشينين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كليفرلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلينكن/السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد ميكو كينونين، الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية؛ وسعادة السيد ياشار خالد شفيق، كبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ والسيدة تيتيانا مونتيان، ناشطة من المجتمع المدني الأوكراني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): آخر مرة وافيت بها المجلس بمعلومات عن الحالة في أوكرانيا من حيث صلتها بتنفيذ اتفاقات مينسك كانت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١ (انظر S/2021/159).

لقد وجهت الانتباه حينئذ إلى الحالة الأمنية الهشة التي كانت سائدة على الرغم من وقف إطلاق النار الاسمي.

واليوم، وبعد مرور عام على تلك الإحاطة، تزداد التوترات في أوكرانيا وحولها أكثر من أي وقت مضى منذ عام ٢٠١٤. وتنتشر التكهنات والاتهامات حول نزاع عسكري محتمل. وأيا كان ما يؤمن به المرء بشأن احتمال حدوث هذه المواجهة، فإن الواقع هو أن الحالة الراهنة خطيرة جدا.

والمسائل التي تنطوي عليها الأزمة الحالية مسائل معقدة وقائمة منذ وقت طويل. فهي تربط النزاع الذي دام ثمانية أعوام في شرقي أوكرانيا بالمسائل الأكبر المتعلقة بالهيكل الأمني الأوروبي.

ورغم أن هذه المسائل تبدو مستعصية على الحل، بالنظر إلى المخاطر التي ينطوي عليها أمننا الجماعي واستقرارنا الأوروبي، فإنها يمكن بل ويجب حلها من خلال الدبلوماسية والاستخدام الكامل للعديد من الآليات والأطر الإقليمية وغيرها من الآليات والأطر المتاحة. ونؤيد جميع هذه الجهود، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة للأمين العام.

وللأسف، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ مختلف أحكام اتفاقات مينسك. وعلى الرغم من الجهود المتكررة، لا تزال المحادثات في شكل مجموعة رباعية نورماندي والمناقشات التي تقودها مجموعة الاتصال الثلاثية في طريق مسدود. ونرحب بالجهود التي تبذلها فرنسا وألمانيا لاستضافة المناقشات الأخيرة شكل مجموعة رباعية نورماندي لكسر الجمود الحالي ونأمل أن تستمر تلك المناقشات.

ولا تزال اتفاقات مينسك الإطار الوحيد الذي أقره المجلس، في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع في شرقي أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بانتهاكات جديدة لوقف إطلاق النار عبر خط التماس خلال الساعات القليلة الماضية. وإذا ما تم التحقق من هذه الانتهاكات، فيجب ألا يسمح لها بأن تزداد تصاعدا. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في هذا الوقت. وندعو أيضا جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية قد تتعارض مع نص وروح اتفاقات مينسك أو تقوض تنفيذها وتؤدي إلى مزيد من التوترات، بما في ذلك ما يتعلق بوضع مناطق معينة في لوهانسك ودونيتسك.

ونشيد بالعمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيستمع المجلس قريبا إلى السفير ميكو كينونين، الممثل

الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، والسفير خالد شفيق، كبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الضروري أن ندعم عملهما، لا سيما في هذا الوقت الحرج.

ويجب أن تتمتع بعثة الرصد الخاصة، التي تضطلع بمهامها الحاسمة رغم التحديات الكبيرة، بظروف آمنة ومأمونة.

وفي ١٤ شباط/فبراير، أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء احتمال نشوب نزاع عسكري في أوروبا. وذكر المجتمع الدولي بأن الثمن من حيث المعاناة الإنسانية والدمار والأضرار التي قد يتعرض لها الأمن الأوروبي والعالمي ثمن أبهظ من أن نفكر فيه.

وظل الأمين العام على اتصال تام بالجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها حكومتا الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وكرر نفس الرسالة التي لا لبس فيها وهي أنه لا بديل للدبلوماسية.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تحترم احتراما كاملا المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، وأن تسوي النزاعات بالوسائل السلمية، وأن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب مجددا عن التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، على نحو ما دعت إليه قرارات الجمعية العامة.

ونرحب بالاتصالات الدبلوماسية الأخيرة، بما في ذلك الاتصالات بين رؤساء الدول، بيد أنه ثمة حاجة ملحة إلى القيام بالمزيد، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة في الميدان ووضع حد للخطاب التحريضي لنزع فتيل التوترات.

ومثلما فعلنا طوال السنوات الثماني من النزاع، تواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا. ولا يزال فريق الأمم المتحدة القطري في أوكرانيا يعمل بكامل طاقته. ويلتزم زملاؤنا العاملون في المجال الإنساني بتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلال. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، ثلاث قوافل إنسانية قدمت أكثر من ١٤٠ طنا متريا من المساعدات المنقذة للحياة عبر خط التماس منذ بداية عام ٢٠٢٢، مما عاد بالنفع على آلاف الأشخاص المحتاجين. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بأمان ومن دون عوائق، تحت أي ظرف من الظروف.

وفي خضم التوترات الحالية، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الاحتياجات الإنسانية الماسة القائمة التي تؤثر على ٢,٩ مليون شخص، يعيش معظمهم في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا. وقد أتاح لنا الدعم المقدم من المانحين تقديم المعونة لأكثر من ١,٥ مليون شخص خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١– وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٧. ويجب أن يستمر هذا الإنجاز البالغ الأهمية وسط تزايد حدة الاحتياجات الإنسانية. ويلزم توفير تمويل مبكر وملائم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ التي تبلغ قيمتها ١٩٠ مليون دولار لمواصلة تلبية الاحتياجات العاجلة لـ ١,٨ مليون شخص من الضعفاء، بمن فيهم أكثر من مليون شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة و ٠٠٠ ٧٥٠ شخص في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وبالنسبة لسكان دونيتسك ولوهانسك اللذين أنهكتهم الحرب، فإن تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، علاوة على النزاع، قد تسبب في اضطراب ومعاناة أكثر خطورة. فملايين الأشخاص الذين تمكنوا من الحفاظ، قبل تفشي الجائحة، على الترابط الأسري والمجتمعي، قد أصبحوا غير قادرين على السفر بحرية عبر خط التماس بسبب القيود المتعلقة بكوفيد–١٩. ونتيجة لتزايد عزلتهم وفقدانهم المفاجئ لإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وسبل العيش، تفاقمت احتياجات هؤلاء السكان الضعفاء بالفعل.

وفي الوقت نفسه، تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الخسائر في صفوف المدنيين وأثر الأعمال العدائية، ورصد حرية التنقل، وتلقي الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق

الإنسان والإبلاغ عنها. وعلى الرغم من التوترات المستمرة، شهد العام الماضي أقل عدد من الخسائر في صفوف المدنيين وثقته المفوضية منذ بداية النزاع. وكان الالتزام بوجه عام بوقف إطلاق النار عاملا هاما في هذا الاتجاه. ويجب أن يستمر.

لقد فقد أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص حياتهم بالفعل في النزاع الدائر في شرق أوكرانيا. وعلى نحو ما قال الأمين العام هذا الأسبوع، لا يمكننا ببساطة أن نقبل مجرد احتمال نشوب نزاع جديد في أوكرانيا. إننا في الواقع نواجه اختبارا. ويتطلع العالم إلى آليات الأمن الجماعي في أوروبا، وكذلك إلى مجلس الأمن، للمساعدة في تخفيف حدة التوترات وضمان أن تكون المناوشات الوحيدة دبلوماسية. لا يسعنا أن نفشل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كينونين.

السيد كينونين (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مجموعة الاتصال الثلاثية تنفيذ التسوية التي تنص عليها اتفاقات مينسك. إلا أنه، في مثل هذه الأوقات من المستحيل معالجة مسألة دونباس دون إيلاء اهتمام للسياق الأكبر، وهو الحالة الأمنية المتوترة المحيطة بأوكرانيا وفي المنطقة، فضلا عن الدبلوماسية المكثفة الرفيعة المستوى.

ويمكن القول إن هذا السياق الأكبر له ارتباط قوي بعمل مجموعة الاتصال الثلاثية. وتستند هذه الحجة إلى الآراء التي تفيد بأن إيجاد حل للمهمة الرئيسية للمجموعة، وهي تنفيذ اتفاقات مينسك، يمكن أن يساعد في حل العديد من المسائل المتعلقة بالصورة الأشمل. غير أن مواقف المشاركين في مناقشات المجموعة حاليا بعيدة كل البعد عن بعضها بعضا. وبالتالي، لا يمكن حتى الآن حل النزاع المتعلق بشرق أوكرانيا في إطار المجموعة. إننا بحاجة إلى مواصلة عملنا.

وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أن جميع عناصر اتفاقات مينسك الثلاثة ذات صلة وينبغي تناولها. فلا تزال تلك الاتفاقات – بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك ومجموعة تدابير مينسك – تشكل أساس عملنا. ومن الأهمية بمكان أن تظل جميع الأطراف ملتزمة.

إنه أمر مألوف أن يتم اتهام أحد المشاركين في المناقشات بانتهاك اتفاقات مينسك أو بعدم الرغبة في تنفيذها. وفي هذا الصدد، فإن رسالتي هي توخي الحذر. فالحقيقة هي أنه لم يتم تنفيذ أي من عناصر اتفاقات مينسك أو على الأقل لم يتم تنفيذها بالكامل. وعلاوة على ذلك، ليس من الممكن أو المناسب، حسب خبرتي، أن يتحمل طرف واحد فقط المسؤولية عن ذلك. بل يتعين على كل من يشارك في مناقشات مجموعة الاتصال الثلاثية أن يتحمل مسؤوليته عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ونحن بحاجة إلى مواقف أكثر مرونة واستعداد للتوصل إلى حل توفيقي.

إن الحالة الأمنية على طول خط التماس الذي يبلغ طوله ٤٨٠ كيلومترا، الذي يفصل المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة عن المنطقة غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا، هي أحد المحاور الرئيسية لعمل المجموعة. وفي الحالة الراهنة، وبخاصة فيما يتعلق بالسياق الأكبر، من المهم أيضا مواصلة التحلي بالهدوء على طول خط التماس. وينبغي تجنب الاستفزازات. ففي نهاية المطاف، لن يعود الاضطلاع بأنشطة عسكرية جديدة بالنفع على أحد.

وثمة مثال ملموس وحديث على حالة يحتمل أن تكون استفزازية تتمثل في القصف المزعوم الذي وقع صباح اليوم في منطقة لوهانسك، بالقرب من خط التماس. ومن المهم محاولة إثبات الحقائق بسرعة وتجنب التصعيد. وقد طلب أحد المشاركين في مناقشات مجموعة الاتصال الثلاثية عقد اجتماع استثنائي للمجموعة.

إن النزاع المسلح المتعلق بشرق أوكرانيا عمره ثماني سنوات، على نحو ما سمعنا من وكيلة الأمين العام. وقد أسفر النزاع المستمر عن وقوع أكثر من ١٤ ٠٠٠ ضحية ومئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين. وانخفضت عمليات عبور المدنيين لخط التماس بنسبة ٩٥ في المائة منذ إغلاق نقاط التفتيش قبل عامين، مما أسفر عن معاناة ومصاعب إضافية للمدنيين. ومن المحزن أن المناطق المتأثرة بالنزاع التي تشهد نشاطا عسكريا مستمرا أصبحت جزءا من الحياة اليومية لعدد لا يحصى من المواطنين الأوكرانيين.

وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، قبل شهرين، اتفق المشاركون في مناقشات مجموعة الاتصال الثلاثية اتفاقا تاما على الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تموز/يوليه ٢٠٢٠. إن التزام هذا العام الجديد الذي قطع قبل شهرين لم يصمد بدرجة كافية. ومع ذلك، فعلى الجانب الإيجابي، كانت انتهاكات وقف إطلاق النار، لمدة شهر عقب الالتزام، أقل بنسبة ٧٠ في المائة مما كانت عليه في الشهر السابق. ويشير هذا الانخفاض مرة أخرى إلى أنه إذا كانت هناك إرادة سياسية، فمن الممكن عدم استخدام السلاح ومن الممكن عدم إطلاق النار.

ثانيًا، اجتزنا خطوات إيجابية صغيرة في عملنا، مثل إنشاء فريق خبراء في مجال البيئة. وتبين زيارة أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا إلى المنطقة التي لا تسيطر عليها الحكومة أنه عندما تبدي جميع الأطراف الإرادة، يصبح الاتفاق ممكنا. ولكن من الواضح أنه لم يحرز تقدم كاف. وأحد أسباب ذلك هو المسائل المتصلة بالدولة، التي قد تبدو من الخارج إجرائية، ولكنها في الواقع جزء من الجوهر الأساسي.

وخلال هذا الأسبوع، وافق مجلس الدوما بالاتحاد الروسي على قرار يدعو الرئيس الروسي إلى الاعتراف باستقلال أجزاء معينة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وقد أثار ذلك تساؤلات ومناقشات داخلية في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. وبينما ألاحظ أن قرار مجلس الدوما لا يعكس التوجه الرسمي للحكومة، فمن المهم التأكيد على ضرورة أن يظل جميع المشاركين ملتزمين بهدف استعادة أوكرانيا السيادة على كامل أراضيها.

وفي الوقت نفسه، يجب الاستفادة من الصورة الأعم – أي التركيز الدولي غير المسبوق على أوكرانيا والمنطقة – كفرصة لإنهاء حالة الجمود التي طالت عمل مجموعة الاتصال الثلاثية. وأنا ممتن للاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين قادة مجموعة رباعية نورماندي، وكذلك للاجتماعين اللذين عقدهما المستشارون السياسيون في مجموعة رباعية نورماندي، وعلى سبيل المثال، المناقشات التي أجراها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كييف وموسكو خلال الأيام الماضية. ويمكن أن يعطي كل ذلك زخما جديدا لإنهاء حالة الجمود في عمل مجموعة الاتصال الثلاثية. ويمكنه، على سبيل المثال، أن يتيح لنا فرصة لإجراء مناقشات موضوعية بشأن مشاريع قوانين ملموسة تقع في صميم اتفاقات مينسك.

وأخيرا، عقدت مجموعة الاتصال الثلاثية اجتماعات إلكترونية عبر التداول بالفيديو لمدة عامين تقريبا. وتفتقر الاجتماعات عبر التداول بالفيديو إلى القيادة والسرية. ولا توفر، لأسباب عديدة، إمكانيات لمفاوضات وتفاعل حقيقيين. ويظل هدفي هو العودة إلى الاجتماعات المباشرة لمنبرنا الفريد، الذي يجمع بين أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن ممثلي أجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد كينونين على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شفيق.

السيد شفيق (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر أعضاء المجلس على منحي الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وبصفتي رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنسق الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية ضمن مجموعة الاتصال الثلاثية، سأطلع أعضاء المجلس على آخر التطورات الرئيسية بشأن الحالة في شرق أوكرانيا خلال العام الماضي. وتشمل هذه التطورات الحالة الأمنية على طول خط التماس، وتأثير ما يقرب من ثماني سنوات من النزاع على المدنيين، والبيئة التشغيلية المتزايدة الصعوبة التي تواجهها بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا.

ولا تزال الحالة الأمنية محفوفة بالتوتر. فقد تسارع للأسف الاهتراء التدريجي لوقف إطلاق النار، الذي وصفته للمجلس في شباط/فبراير الماضي (انظر S/2021/159، المرفق الثالث)، وما فتئ المدنيون على جانبي خط التماس يتحملون عبء التوترات وما ينجم عنها من انعدام الأمن.

ولا بد لي كذلك من أن أقر مع بالغ القلق بأن العوائق التي تعترض حرية التنقل الصادر بها تكليف لبعثة الرصد الخاصة إلى

أوكرانيا لم تستمر فحسب، بل وتزايدت في العام الماضي. وفي أوقات التوترات المتزايدة في أوكرانيا وحولها، عندما يكون الإبلاغ المتجرد والموضوعي للبعثة أمرا حيويا، فإن هذه القيود غير مقبولة بصفة خاصة، لأنها تحد من قدرات البعثة.

وقد تعرضت البعثة للتشهير في الخطاب العام، وفي بعض الأحيان تعرض أفرادها للترهيب. وتتعرض أدواتنا التقنية للرصد للتشويش الشديد يوميا. وعانت البعثة من حصار مؤقت للعمليات في مقاطعة دونيتسك في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي منطقة لوهانسك، تعرضت البعثة أيضا للحصار. إن استدامة البعثة في خطر، حيث حرمت من الحرية التشغيلية والاستقلال.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أبرز قلقي إزاء حقيقة أن عبور خط التماس لا يزال صعبا جدا، سواء بالنسبة لأعضاء البعثة أو المدنيين. إنه يبدو بشكل متزايد وكأنه حدود تقسم وتفصل بين الأسر والمجتمعات المحلية والخدمات المؤقتة.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه التطورات، أود أن أؤكد أنه في هذه الظروف الصعبة، لا بد من الإرادة السياسية للجانبين بالالتزام الصارم بوقف إطلاق النار والحد من التوترات. والهدوء على طول خط التماس يكتسي أهمية قصوى لإتاحة المجال للمفاوضات؛ كما أن الامتناع عن الخطاب العام التحريضي أمر ضروري.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن، ظلت الحالة الأمنية العامة على طول خط التماس في شرق أوكرانيا متقلبة. وبعد فترة الهدوء النسبي التي لم يسبق لها مثيل، أعقبت الاتفاق المبرم في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠ بشأن تدابير تعزيز وقف إطلاق النار، شهدنا طوال عام ٢٠٢١ زيادة تدريجية ولكن مستمرة في مستوى العنف المسلح. وفي عام ٢٠٢١، سجلت البعثة، بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر على وجه الخصوص، عددا كبيرا من انتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك زيادة استخدام الأسلحة الثقيلة التي التزم الجانبان بسحبها، فضلا عن عواقبها من حيث الخسائر في صفوف المدنيين وإلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت البعثة عن مستويات من التحركات النشطة، بما في ذلك استخدام أسلحة أكثر تدميرا، مما يثير القلق بدرجة تقترب من مستوياته المسجلة قبل اتفاق التدابير المبرم في ٢٢ تموز/يوليه. وفي اجتماع مجموعة الاتصال الثلاثية المعقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعرب المشاركون عن تصميمهم القوي على التقيد بنظام وقف إطلاق النار. وشهد الشهر الأول الذي أعقب ذلك الاجتماع انخفاضا كبيرا – بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا – في مستوى العنف، ولكن التوترات لا تزال مرتفعة، وتؤججها أيضا المناقشات الأوسع نطاقا بشأن الحالة الأمنية في أوكرانيا وحولها.

ومما يثير قلقا بالغا أن البعثة أبلغت في عام ٢٠٢١ عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار في المناطق الثلاث التجريبية ذات الأهمية الرمزية لفض الاشتباك وبالقرب منها، بما في ذلك استخدام أسلحة محظورة. وفي منطقة لوهانسك، ظل المحيط الأوسع لمنطقة زولوتي منطقة اضطراب. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، سجلت البعثة تبادلا عنيفا لإطلاق النار داخل نقطة ستانيتسيا لوهانسكا لفك الاشتباك والعبور وبالقرب منها. وهذه حالة خطيرة بصفة خاصة، حيث يتعرض المدنيون العابرون، بمن فيهم الأطفال، للخطر. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ التي تبلغ فيها البعثة عن انتهاكات لوقف إطلاق النار داخل هذه المنطقة. والأهم من ذلك أن فوائد فض الاشتباك قد تجلت بوضوح – إذ هيأت لإعادة بناء جسر ستانيتسيا لوهانسكا، وهو أحد رموز الخلاف – من خلال التأكيد على خطورة العنف في تلك المناطق الثلاث وإتاحة رؤية متبصرة لاستعداد الجانبين للوفاء بالتزاماتهما تارة، أو عدم استعدادهما لذلك تارة أخرى.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن قلقي العميق إزاء المناورات التي أجراها الطرفان بالذخيرة الحية داخل المنطقة الأمنية طوال عام ٢٠٢١ ومنذ بداية عام ٢٠٢٢. وتستحق انتهاكات وقف إطلاق النار هذه اهتماما خاصا منا، لأنها تمس كلا من نظام وقف إطلاق النار الشامل والقرار المحدد المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، الذي يحظر إجراء هذه المناورات. وفي الشهر الماضي، بلغت نسبة

هذه الانتهاكات نحو ١٠ في المائة من إجمالي انتهاكات وقف إطلاق النار التي سجلتها بعثة الرصد الخاصة.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٢، سجلت البعثة بالفعل انتهاكات يومية لوقف إطلاق النار بلغت في المتوسط ضعف عدد الانتهاكات التي سجلتها خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢١، وذلك حينما بدأ الجانبان بالفعل في التراجع عن التزامهما بوقف إطلاق النار. وكما أشرت، فإن تزايد مستويات العنف مع استخدام الأسلحة الثقيلة، أدى بطبيعة الحال إلى زيادة عدد الخسائر المؤكدة في صفوف المدنيين جراء عمليات القصف ونيران الأسلحة الصغيرة.

وفي عام ٢٠٢١، أكدت بعثة الرصد الخاصة وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب عمليات القصف ونيران الأسلحة الصغيرة – بلغت ٤٨ حالة – أي أكثر من تلك التي تسببها الألغام وغيرها من الأجسام المتفجرة. وكانت نسبة ٦٠ في المائة تقريبا من العدد المؤكد للخسائر في صفوف القصف ونيران الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلت ٧٠ في المائة تقريبا من جميع الأضرار التي لحقت بالأعيان المدنية ومرافق البنى التحتية خلال الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

واستمر الجانبان في انتهاكات أخرى لالتزاماتهما. وسجلت بعثة الرصد الخاصة تمديدات جديدة للخنادق وتحسينات في المواقع ووجود أسلحة ثقيلة ومواقع عسكرية ومواقع شبه عسكرية في المناطق السكنية وزيادة في استخدام طائرات مسيّرة غير تابعة لها. والنقطة الأخيرة بشأن هذه المسألة التي يجدر ذكرها هي أن الانتهاكات تحدث على جانبي خط التماس.

ومما يؤسف له أن المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية ظلت في طريق مسدود خلال العام الماضي. ولم تُتخذ أي إجراءات بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها من حيث المبدأ في عام ٢٠٢٠ بشأن مناطق إزالة الألغام البالغ عددها ١٩ منطقة، وهي خطة محدثة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبشأن أربع مناطق جديدة لفض الاشتباك تمت صياغتها والتحقق منها، وكذلك بشأن بعض جوانب القرار الإطاري المتعلق بفض الاشتباك. وتتطلب الاستنتاجات الأمنية التي تمخض عنها مؤتمر قمة رباعية نورماندي لعام ٢٠١٩ في باريس زخما سياسيا جديدا كي تُترجم إلى تقدم ملموس.

ويناقش المشاركون منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١ مشروع إضافة إلى التدابير الرامية إلى تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى أرضية مشتركة. وكما أكدت في العام الماضي، فإن هذه الآلية ستساعد على تهدئة الأوضاع وتتصدى لمسألة الإفلات من العقاب المزمنة وتسهم في بناء الثقة في الميدان. كما أنها ستُظهر ما يتحلى به الجانبان من إرادة سياسية للعمل بما يتماشى مع التزاماتهما.

وأود أن أشير إلى أن المجتمعات المحلية على طول خط التماس تعاني من صدمة شديدة بسبب استمرارها في العيش في أجواء الخطر وعدم اليقين. وقد ذكرتُ بالفعل الإصابات والخسائر التي سببتها نيران الأسلحة الصغيرة أو القصف والبالغ عددها ٤٨ حالة. وفي عام ٢٠٢١، أكدت بعثة الرصد وقوع ٤٣ حالة أخرى أصيب أو قتل فيها أشخاص بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ولا بد أن يبذل الجانبان قصارى جهدهما للتخفيف من حدة تلك التهديدات المستمرة، ولو بشكل منفرد، مع التفاوض في نفس الوقت على حلول شاملة.

إن التحديات الناجمة عن استمرار الجائحة ما زالت أيضا مستمرة، وما فتئت تزيد من صعوبة حياة المدنيين اليومية على جانبي خط التماس. ولم نشهد في العام الماضي أي تحسن في حرية تنقل المدنيين بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا والمناطق غير الخاضعة لسيطرتها. وعبور خط التماس لا يزال من خلال معبرين فقط من المعابر الخمسة القائمة. ومعبر المشاة على جسر ستانيتسيا لوهانسكا هو الوحيد المفتوح يوميا. ولم يُحرز أي تقدم في فتح المعبرين الجديدين في زولوتي وشاستيا، على الرغم من التوصل إلى اتفاق في تموز/يوليه ٢٠٢٠ على فتحهما.

وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود المتصلة بالجائحة في العام الماضي، تشير البيانات الرسمية إلى أن معدلات استخدام المعابر في

عام ٢٠٢١ لا تزال عند ٥ في المائة فقط من مستوياتها خلال فترة ما قبل الجائحة. وتلك ليست مجرد إحصاءات، إنما تمثل المسنين الذين لم يعد بإمكانهم الحصول على معاشاتهم التقاعدية، فضلا عن الشباب الذين تضيع فرصهم التعليمية والاقتصادية. وتأثرت بشدة إمكانية الحصول على الخدمات الأخرى، بما في ذلك الرعاية الصحية والوثائق من قبيل جوازات السفر وشهادات الميلاد والوفاة، فيما يجري تفريق شمل الناس – سواء كانوا أسرا أو أصدقاء أو مجتمعات محلية. وينبغي ألا يترسخ التنافر بين المجتمعات المحلية الممتدة عبر خط التماس. وينبغي أن تُعطى الأولوية لاحتياجات المدنيين وحقوقهم. كما ينبغي فتح جميع المعابر القائمة والجديدة تماما ورفع جميع القيود المفروضة على جانبي خط التماس دون تأخير.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، من الضروري أيضا أن يستمر تشغيل البنى التحتية الحيوية التي يعتمد عليها المدنيون في تلبية احتياجاتهم الأساسية وحمايتها من العنف المسلح. وفي العام الماضي، واصلت بعثة الرصد الخاصة تيسير ورصد أعمال إصلاح مرافق البنى التحتية من غاز ومياه وكهرباء، مما عاد بالنفع على ملايين المدنيين على جانبي خط التماس. وللأسف، منذ شباط/فبراير ٢٠٢١، وخصوصا في أعقاب حادث وقع داخل منطقة فض الاشتباك بالقرب من زولوتي في تشرين الأول/أكتوبر، وصلت عملية تبادل الضمانات الأمنية بين الجانبين إلى طريق مسدود، ولا سيما في منطقة لوهانسك. وأود التأكيد على أن تبادل الضمانات الأمنية، وهو أمر أساسي لإجراء الإصلاحات الحيوية، لم يكن مرتبطا من قبل بزيادة التوتر في الميدان. وينبغي ألا تُسيس هذه العملية، كما يجري الآن.

وبعد استعراض تلك التحديات، يبدو لي أن إجراء رصد محايد وموضوعي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة لم يكن أمرا ملحا من قبل قط كما هو الآن. والجانبان يدركان أيضا أهمية عمل البعثة. وكان رد فعلهما على النقل المؤقت لبعض أعضاء البعثة في نهاية الأسبوع الماضي مؤشرا واضحا على ذلك. وطوال العام الماضي، واصلت بعثة الرصد الخاصة إدارة التحديات التي وصفتها وتنفيذ المهامّ المنوطة بها. بيد أنه منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8726)، ظل عمل البعثة يتقوض بسبب القيود المستمرة والمتزايدة على حرية تنقلها، ولا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. ومن الضروري أن أؤكد على أن حرية التنقل هي التي تسمح للبعثة بالقيام بعمليات الرصد، على النحو المتوخى في ولايتها. وهي ضرورية حتى تكون البعثة بمثابة العيون والآذان المحايدة للمجتمع الدولي في أوكرانيا. أود أن أُذكر بأن حرية التنقل هذه منصوص عليها في ولاية البعثة وكذلك في اتفاقات مينسك.

وفي عام ٢٠٢١، كانت قرابة ٩١ في المائة من جميع القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وشهد العام الماضي زيادة في حالات رفض تنقلات البعثة عبر خط التماس وتأخيرها أو السماح بها بشروط. ولا تزال هذه العوائق تقوض الوحدة التشغيلية لعمليات البعثة وتهدد استدامة عملها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. واستمرت العوائق أمام استخدام البعثة لأجهزة الرصد التقني على جانبي خط التماس. وتضاعفت تقريبا حالات إطلاق النار واستهداف الطائرات المسيّرة التابعة للبعثة. ووصلت شدة التشويش على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع في عام ٢٠٢١ إلى مستويات عالية بشكل غير عادي. وقد أثر التدهور في بيئتنا الجوية في عام ٢٠٢١ بشكل خاص على الطائرات المسيّرة بعيدة المدى التابعة للبعثة. وهذه المنصة هي المنصة الوحيدة التي بإمكانها الرصد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع على طول امتداد خط التماس والمناطق القريبة من الحدود غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومع ذلك، واجهت أكثر من ٨٠ في المائة من رحلات تلك الطائرات تشويشا.

لقد كان العام الماضي صعبا على مستويات عدة. وفي وقت يشتد فيه التوتر في الميدان وفي الخطاب العام، يتحتم على الموقعين على اتفاقات مينسك أن يمتثلوا لجميع التزاماتهم. وأولها وقبل كل شيء الالتزام الصارم بنظام وقف إطلاق النار. ويعزز المأزق السياسي والعنف المتزايد بعضهما بعضا. وآمل من استئناف مشاورات "رباعية نورماندي" الذي تم مؤخرا وغيره من جهود بناء الثقة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يوفر الزخم السياسي الذي تمس الحاجة إليه للتخفيف من

حدة التوتر في المنطقة والمضي قدما بعملية حل النزاعات. وفي الوقت نفسه، فإن استعادة حرية الحركة لبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا أمر في غاية الأهمية لكي تتمكن البعثة من القيام بعملها. وينبغي للبعثة أن تنال دعم الجانبين بهمة هذه الهيئة بتركيب كاميرات جديدة وفتح قواعد دوريات أمامية يجري التخطيط منذ فترة طويلة. وينبغي أن تكون بعثة الرصد قادرة مرة أخرى على عبور خط التماس بدون شروط تعسفية أو رفض. ويجب استعادة إمكانية وصولها بدون تأخير، أو عوائق ومن غير شروط عبر خط التماس، ولا سيما في منطقة لوهانسك.

ينبغي أيضا أن تنتهي المحاولات الرامية إلى إعادة تعريف البعثة باتهامها بالتحيز. كما أن المأزق في تبادل الضمانات الأمنية بين الجانبين يتطلب حلا عاجلا لعبور خط التماس يوميا. والقدرة في الميدان موجودة. وينبغي تعزيز الإرادة لاستخدامها. ويجب حل هذه المشكلة من أجل تلبية احتياجات المدنيين الذين طالت معاناتهم. لا تزال البعثة متاحة لتيسير الجهود البناءة في هذا الصدد.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أبرز نقطتين.

ما زلت مقتنعا بأن دور بعثة الرصد الخاصة لا يزال حاسما في الحد من التوترات ودعم إحلال السلام والاستقرار والأمن. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في ضمان فسحة لتنفيذ تلك الولاية. ومع عدم وجود أي وسيلة لإلزام تنفيذها، نحن بحاجة إلى الدعم القوي والمستمر من لدن المجتمع الدولي لحث الجانبين على تنفيذ التزاماتهما واستعادة حرية الحركة لبعثة الرصد. وحيثما توجد إرادة سياسية، توجد طريقة. وأتذكر بشكل خاص إعادة بناء جسر ستانيتسيا لوهانسكا بعد سنوات عديدة، وفترات الهدوء المشجعة التي تلت لمدة وجيزة اتفاق مجموعة التدابير المبرمة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠. إن إحراز تقدم في ذلك الصدد ممكن.

كذلك فإنني مضطر إلى إبراز محنة المدنيين المستمرة. وقد وصفت في وقت سابق الوفيات والإصابات الناجمة عن استمرار تبادل إطلاق النار وزرع الألغام. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أذكر أيضا بأن خط التماس مغلق تماما تقريبا منذ سنتين. وقد تعطلت الاتصالات بين الشعبين إلى حد كبير، وانقسمت المجتمعات المحلية والأسر، من دون ذنب اقترفوه. ويجري ذلك في ظل تطورات أخرى تزيد من تعميق الفجوة بين الأشخاص الذين يعيشون على جانبي خط التماس. وينبغي ألا تتفوق التحديات السياسية للصراع الذي دام ثماني سنوات على التكلفة البشرية. وإنني أناشد الموقعين على اتفاقات مينسك أن يضعوا في اعتبارهم تلك التكلفة وأن يضاعفوا جهودهم. وأحض أعضاء المجلس أيضا على العمل مع الجانبين ودعم جهودهما لتحقيق هذه الغاية.

أود أيضا أن أقدم بعض المعلومات عن التطورات التي حدثت هذا الصباح. في الفترة الممتدة من مساء أمس إلى الساعة ١١/٢٠ من صباح هذا اليوم، بتوقيت كييف، سجلت بعثة الرصد الخاصة ٥٠٠ انفجار على طول خط التماس. وقد تأثرت مناطق فك الارتباط الحيوية الواقعة بالقرب من ستانيتسيا لوهانسكا وزولوتي بشكل خاص. ومنذ الساعة ١١/٢٠، سجلنا ٣٠ انفجارا تقريبا. ولذلك، يبدو أن حدة التوترات بدأت تخف. وعند الظهيرة طلبت بعثة الرصد من الجانبين التقيد الصارم بالتزاماتهما بوقف إطلاق النار. وفي غاية الأهمية تخفيف التصعيد فورا لتحاشي تفاقم الحالة.

إن بعثة الرصد الخاصة على علم بالتقارير التي تفيد بوقوع خسائر في صفوف المدنيين وحدوث أضرار بالهياكل الأساسية المدنية على طول خط التماس خلال فترة الأربع والعشرين ساعة الماضية، وتتابع هذه التقارير. وسنظل نتابع الحالة الأمنية بالقدر الذي تسمح به مواردنا. وحدثت زيادة في النشاط الحركي على طول ٢٠٠ كيلومتر تقريبا من خط التماس، وفي المقام الأول في منطقة لوهانسك. وتواصل دوريات عديدة تابعة لبعثة الرصد العودة وهي في طور الإبلاغ.

زارت دوريات تابعة بعثة الرصد الخاصة مواقع الأضرار المزعومة التي لحقت بروضة أطفال ومحطة للسكك الحديدية في الجزء ذلك من ستانيتسيا لوهانسكا الذي تسيطر عليه الحكومة. وشهدت بعثة الرصد أضرارا جديدة في واجهة مبنى روضة الأطفال، وبطبيعة الحال، سيتم الإبلاغ عن التفاصيل بعد الانتهاء من جميع جهود الإثبات. وسنفعل

ذلك في أقرب وقت ممكن، لأننا ندرك أهمية التقارير في الحد من التوترات في المنطقة. وفي مارينكا وكريمنشوك، حيث كانت هناك ادعاءات، لم تسجل بعثة الرصد نفسها انتهاكات لوقف إطلاق النار. وسنواصل متابعة الادعاءات التي وصلت إلينا، ولكن من المهم أن نقول للجانبين أنه ينبغي لهما تخفيض حدة التوترات ووقف إطلاق النار ومراعاة ارتفاع مستوى التوترات في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*) (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد شفيق على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مونتيان.

السيدة مونتيان (*تكلمت بالروسية*): لقد أصغينا باهتمام شديد إلى كل ما قاله مقدمو الإحاطات الذين تكلموا قبلي. أود أن أقول لأعضاء مجلس الأمن إنني على يقين تماما أنهم يعرفون جيدا أن السلطات في كييف لم تكن لديها قط نية في تنفيذ الحزمة الأولى من اتفاق مينسك، وبدرجة أقل، اتفاق تدابير مينسك اللاحق. وهذا ببساطة يجعلنا نتوقف عند هذه النقطة لنقول نعم، إننا سننفذ ذلك؛ وفي غضون ذلك، سيزودنا الغرب بالسلاح ويعزز قواتنا المسلحة؛ ونأمل أن نتمكن في مرحلة ما في المستقبل من استعادة الجمهوريتين المتمردتين بالقوة.

وكما قال زيلينسكي مؤخرا، فإنهم لا يريدون التحدث إلى الجمهوريتين فحسب، بل قال أيضا إنه لا يرى أي سبب للحوار مع دونيتسك أو لوهانسك. فهم لا يرغبون في إجراء أي محادثات مع المجتمع المدني حتى داخل أوكرانيا. إن الناس الذين لا يريدون الذهاب إلى أوروبا أو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، هم الذين ضد الانقلاب ويريدون العيش في سلام ومودة في روسيا وبلدان أخرى – هؤلاء الناس ليسوا غير ممثلين سياسيا في السياسة الأوكرانية فحسب، بل تجري حاليا أيضا مقاضاتهم جنائيا. وأنا محامية جنائية. وكل ما فعله رسلان كوتسابا هو نشر مقطع فيديو على موقع يوتيوب، يقول فيه إنه يؤيد السلام ويرفض الحرب في دونباس. وهو يُحاكم منذ عام ٢٠١٥ بتهمة الخيانة العظمى. وعندما ذهبتُ شخصيا إلى دونباس لمقابلة أحد القادة الميدانيين، الراحل أليكسي موزغوفوي، من أجل اصطحاب أحد المحتجزين، وهو جندي في القوات المسلحة الأوكرانية. وُضع اسمي على موقع "Peacemaker" (صانع السلام)، إلى جانب أسماء عدد هائل من الأشخاص المذنبين بمعارضة حركة "ميدان" أو بمعارضة انقلاب أو معارضة منظمة حلف شمال الأطلسي وأوروبا.

هل من المفترض أن أصدق حقا أن أولئك الناس الذين يقاضون الأشخاص العاديين لأنهم يبدون إعجابهم بشيء ما على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، الشعار الوطني للاتحاد السوفياتي، وهذه إحدى القضايا المرفوعة مؤخرا – أولئك الناس الذين أوقفوا بث جميع قنوات المعارضة ويضطهدون جميع السياسيين المعارضين – هم نفس الأشخاص الذين سيشاركون في مفاوضات مع دونيتسك ولوهانسك؟ من الواضح جدا أن ذلك مستحيل من حيث المبدأ. إن الأمر يشبه المادة والمادة المضادة اللتين تبيد إحداهما الأخرى.

أين كانت الصعوبة في منح مركز خاص خلال السنوات الخمس الماضية؟ إنهم لن يمنحوا هذا المركز لأنه يجري قمع أي شكل من أشكال المعارضة في أوكرانيا. وأولئك الذين يعارضون في أوكرانيا حركة "ميدان" أو انقلاب أو الحرب نفسها يُنظر إليهم باعتبارهم أعداء للشعب. وليس لهم الحق في أخذ الكلمة أو في إسماع أصواتهم في أي مكان على الإطلاق. وليس لديهم أحزاب سياسية؛ وليس لديهم جمعيات مجتمع مدني. وهم محرومون من حق التصويت في بلدهم. ليس لديهم هذا الحق على الإطلاق. وفي ضوء ذلك، كيف يمكن للمرء أن يتوقع من كييف أن تتفاوض مع لوهانسك ودونيتسك؟ وأنا واثقة من أن أعضاء المجلس يدركون أن ذلك لن يحدث أبدا.

قال أحد المتكلمين السابقين إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها ألمانيا وفرنسا، حسبما يُزعم، فإن نظام كييف لا يريد الامتثال لاتفاقات مينسك. وأنا مقتنعة بأن الغرب يسمح لنظام كييف بالإفلات من العقاب على عدم الامتثال لالتزاماته. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانت جميع اتفاقات مينسك قد نُفذت منذ وقت طويل. ولا فائدة من القول بأن كييف كيان مستقل أو أن أوكرانيا مستقلة. إنها مستعمرة للغرب الجماعي، حيث تقرر كل شيء أطراف خارجية، وهي التي دبرت حركة "ميدان" والانقلاب، مما أغرق بلدي في العبودية.

ويعرقل هؤلاء الأشخاص أنفسهم تنفيذ اتفاقات مينسك وسيواصلون القيام بذلك. وأنا متأكدة من ذلك لأن الهدف الحقيقي للغرب، على الرغم من كل الخطب المحبة للسلام التي سمعتها، بما في ذلك في هذه القاعة، هو تأليب كييف على الجمهوريتين وجر روسيا إلى هذه الحرب. لا يوجد أي تفسير على الإطلاق للهستيريا الغربية حول أن روسيا على وشك القيام بغزو – وقد سمعت الرئيس بايدن يقول ذلك الآن، فيما نعقد هذا الاجتماع. إن هدف الغرب الوحيد هو التحريض على الحرب. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانت حكومة أوكرانيا العميلة قد اضطرت لتنفيذ اتفاقات مينسك منذ وقت طويل.

وبما أن ذلك لم يحدث، فهناك تفسير واحد يجب توضيحه: إن الغرب يريد حربا مع روسيا ويريد أن تدور رحى تلك الحرب على أراضي أوكرانيا. إنها تُستخدم كرقعة شطرنج فيما يُستخدم شعب أوكرانيا والناس في الجمهوريتين غير المعترف بهما كبيادق في ألاعيب جيوسياسية. ولا يوجد شيء آخر يمكن أن يقال في هذا المقام، وأنا متأكدة من أن أعضاء المجلس أنفسهم يدركون ذلك جيدا. ويسرني أنه أتيحت لي الفرصة لقول ذلك أمام الأعضاء. وأعتقد أنهم يسمحون بنشوب هذه الحرب. وقد أقنعتني الأحداث التي وقعت اليوم في الجمهوريتين – القصف على طول خط التماس بأكمله – بذلك في نهاية المطاف.

منذ ما يقرب من ثماني سنوات وحتى الآن، يقصف نظام كييف ١٠٠ ٠٠٠ شخص باستخدام المدفعية الثقيلة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديها ما يُسمى بالمراقبين ولكن الناس في تلك الأراضي يصفونهم بـ”المراقبين العميان“، ولكن يبدو أنهم يتجاهلون هذه الحقيقة ولم يصدر عنهم أي رد فعل على الإطلاق.

وفي غضون ذلك، لم يُقتل طفل واحد ولا تزال المباني قائمة في الأراضي الخاضعة لسيطرة كييف. ولا يحدث هذا إلا في الجمهوريتين غير المعترف بهما. وقد زرتهما شخصيا. وأنا أصف ذلك مباشرة، لأنني سافرت بمحاذاة خط التماس بأكمله ورأيت كيف يُقتل المدنيون المسالمون – وهم أشخاص مستضعفون لا يجدون من يحميهم. والأشخاص الذين لم يتمكنوا من المغادرة هم بدرجة كبيرة من المسنين والنساء اللاتي لديهن أطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. أما أولئك الذين كان بوسعهم المغادرة فقد غادروا المنطقة منذ وقت طويل. وهؤلاء الأشخاص الذين طالت معاناتهم –١٠٠ ٠٠٠ شخص – هم رهائن هناك.

وللسنة الثامنة على التوالي، تراقب أوروبا جميعها بشكل مخادع وبتعطش للدماء معاناة هؤلاء الناس فيما تدعي أنه لا يوجد بديل لاتفاقات مينسك. حسنا – في هذه الحالة، إما أن تجبروا الدمى من نظام كييف على تنفيذها أو تكفوا عن القول بأنه لا يوجد بديل عنها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة مونتيان على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو؛ والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ميكو كينونين؛ وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، السيد ياشار خالد شفيق، على تقييماتهم وآرائهم. ونحن ممتنون للسيدة تيتيانا مونتيان على المعلومات المباشرة القيمة التي قدمتها عن كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن تسوية النزاع داخل أوكرانيا في الممارسة العملية.

لم يتم اختيار موعد جلسة اليوم عشوائيا. ففي مثل هذا اليوم قبل سبع سنوات، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، من خلال قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك باعتبارها الأساس القانوني الدولي الوحيد لحل النزاع الأهلي في شرق أوكرانيا (انظر S/PV.7384). ولهذا السبب، نعتبر أن الهدف الرئيسي لجلسة اليوم هو إعادة تأكيد مجلس الأمن لحقيقة أنه لا بديل عن تلك الوثيقة الهامة بالنسبة لأوكرانيا.

وللأسف، بعد سبع سنوات، لدينا المزيد والمزيد من الأسباب للاعتقاد بأن تنفيذ اتفاقات مينسك لا يزال غير موجود في خطط جيراننا الأوكرانيين. إنهم يتحدثون بالفعل عن ذلك صراحة. وفيما يلي مجرد بعض أحدث الأمثلة على ذلك:

يوم أمس، ذكرت نائبة رئيس وزراء أوكرانيا، السيدة إرينا فريشتشوك، "أنه لن تكون هناك قوانين جديدة بشأن المركز الخاص لدونباس ولا تنسيق مباشر". وجاء ذلك بعد اجتماع زيلينسكي مع المستشار شولتس. كما اعترفت بحقيقة أن كييف لا تشعر بأي ضغوط من جانب الغرب لتنفيذ اتفاقات مينسك.

وفي ٤ شباط/فبراير، قال وزير خارجية أوكرانيا، السيد ديميترو كوليبا، في مقابلة مع القناة التلفزيونية الأوكرانية ١+١، إن اتفاقات مينسك لا يمكن تنفيذها بشروط روسيا، والتي عد من بينها، لسبب ما، الحوار المباشر بين أوكرانيا ودونباس، على الرغم من حقيقة أن ذلك الأمر مذكور بوضوح باعتباره أحد الشروط في مجموعة التدابير. وقد طرح نفس الفكرة رئيس الإدارة الرئاسية لأوكرانيا، السيد أندري يرماك، خلال اجتماع المستشارين السياسيين الذي عُقد مؤخرا في باريس في إطار صيغة نورماندي.

وفي وقت سابق، في ٢ شباط/فبراير، قال السيد كوليبا إنه لن يكون لأي منطقة أوكرانية الحق في الاعتراض على القرارات الرسمية، وأن ذلك أمر غير قابل للتعديل بالمرة. وقال إنه لن يكون هناك مركز خاص، كما تتخيل روسيا، حسبما يُفترض، ولا حق الاعتراض. وقبل ذلك بيوم واحد، في ١ شباط/فبراير، ذكّر الرئيس زيلينسكي العالم بأسره بعدم قدرة أوكرانيا على التفاوض. وفي إشارة إلى وجود حل بديل للنزاع في دونباس، قال إن كييف لديها آراء متباينة بشأن ترتيب تنفيذ بعض أحكام اتفاقات مينسك .

في ٣١ كانون الثاني/يناير، صرح أمين مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا، السيد دانيلوف، في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، بأن تنفيذ اتفاقات مينسك يعني تدمير البلد. وقال إن الاتفاقات وُقعت تحت تهديد المدافع الروسية، بينما كان الألمان والفرنسيون يتفرجون، وإن كل شخص عاقل كان يفهم أن التنفيذ مستحيل.

تحاول السياسة الأوكرانية أن تشيع في الغرب الرأي القائل بأن اتفاقات مينسك تتعارض مع المصالح الوطنية لأوكرانيا. ولكن إذا كان هدف بناء السلام على أراضيها يخدم المصلحة الوطنية لأوكرانيا فإن مثل هذه البيانات لا محل لها.

والعذر الآخر الذي نسمعه هنا هو أن روسيا لا تنفذ بعض التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك؛ واحتمال كبير أن نسمع هذا اليوم أيضا. في الوقت نفسه، من الواضح أنه لا توجد أسباب لذلك على الإطلاق، لأنه لا يرد أي ذكر لروسيا في نص الاتفاقات. واسمحوا لي أن أعرض رأيا واحدا بشأن هذه المسألة – وهو ليس مجرد رأي أي أحد بل رأي قاض في المحكمة الدستورية في أوكرانيا، السيد شيشكن. لقد اقترح مؤخرا إجراء ملاحقات جنائية ضد اللذين شاركا في وضع الاتفاقات، ليونيد كوتشما وبيترو بوروشينكو، والسبب، كما يقول، هو ما يلي:

"تنص اتفاقات مينسك على ٢٠ التزاما على أوكرانيا، وستة التزامات على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واثنين على دونباس، ولا أي التزام واحد على روسيا".

اسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر بإيجاز شديد محتويات الوثيقة التي نناقشها في هذه الجلسة. اسمحوا لي أن أذكرها لكم بندا بندا. الترتيب الذي ستنفذ به مذكور بوضوح شديد ولا يمكن تغييره.

أولا، وقف إطلاق النار؛ ثانيا، سحب الأسلحة؛ ثالثا، رصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ رابعا، بدء حوار بين كييف ودونباس؛ خامسا، العفو؛ سادسا، تبادل المحتجزين؛ سابعا، وصول المساعدات الإنسانية؛ ثامنا، رفع الحصار الاقتصادي؛ تاسعا، نقل مراقبة الحدود إلى كييف، شريطة تنفيذ البند ١١؛ عاشرا، انسحاب التشكيلات الأجنبية والمرتزقة؛ الحادي عشر، دساتير جديدة تنص على وضع خاص لدونباس؛ الثاني عشر، اتفاق بشأن نظام الانتخابات؛ والثالث عشر، تكثيف عمل مجموعة الاتصال في مينسك.

بعد مرور سبع سنوات، من الواضح أن أوكرانيا لم تنفذ بالكامل أي من أحكام حزمة التدابير، بدءا من البند الأول وهو وقف إطلاق النار. إن أصل المشكلة هنا هو النقص المنهجي للإرادة من جانب كييف لبدء حوار مباشر مع الممثلين المخولين لدونيتسك ولوهانسك في مجموعة الاتصال. غير أن هذا هو حوار منصوص عليه بوضوح وبشكل مباشر في البنود الرابع والتاسع والحادي عشر والثاني عشر من الوثيقة. وهذا ليس مطلبنا نحن؛ إنه شيء مذكور في الوثيقة. إنه التزام

على أوكرانيا وأمر يثيره جيراننا بوتيرة متزايدة، مما يخاطر بتقويض عملية مينسك برمتها، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أوكرانيا.

ترفض أوكرانيا بعناد تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك بشأن الحوار المباشر مع دونباس، والحكم الذاتي المؤقت، واستعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية، والإصلاح الدستوري لمنح مركز خاص للمنطقة. ولدى برلمان أوكرانيا حاليا مشروع قانون بشأن اللامركزية؛ وهو لم يُصاغ بالاتفاق مع دونباس ولا ينص على الوضع الخاص لها.

لقد ابتعد الجانب الأوكراني تماما عن التفاعل المباشر مع دونباس داخل آلية التنسيق. إنها تتيح خيارات مختلفة ولكنها لا تسمح برد فعل فعال في حالة وقوع انتهاكات لنظام وقف إطلاق النار. إن محاولات إلقاء اللوم على روسيا أو الإيحاء بأنها طرف في النزاع غير مجدية ولا أساس لها.

ولا بد لي من القول إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة من موقف زملائنا الغربيين الشبيه بموقف النعام، فهم يحاولون جاهدين عدم رؤية أمور واضحة. ونحن مندهشون من أنهم يهمشون تدابير مينسك ولكن يركزون على صيغة نورماندي. وأود أن أذكر بأن صيغة نورماندي، وفقا للمرفق الثاني للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، هي آلية للإشراف على التنفيذ ولكنها ليست محفلا يمكن فيه مناقشة قرارات جديدة. منذ سبع سنوات وروسيا تدعو من جميع المنابر الرعاة الغربيين إلى ممارسة الضغط على كييف لتنفيذ اتفاقات مينسك؛ وكانوا يفعلون العكس تماما.

وبالتالي فإن الشعور المتزايد بالإفلات من العقاب وأن كل شيء مباح لهم قد دفع المتهورين الأوكرانيين إلى استخدام أعذار جديدة والقيام بمغامرات عسكرية ضد شعبها، فأسفر النزاع المسلح الداخلي عن سقوط آلاف الضحايا. ولا يزال يُنظر إلى ملايين عديدة من البشر في دونباس على أنهم أجانب في بلدهم. البنادق الآلية وبنادق القناصة ومدافع الهاوتزر والطائرات الهجومية المسيرة مصوبة نحوهم. ويواصل من يمثلون أوكرانيا الخروج بأعذار جديدة لعدم تنفيذ الاتفاقات وإعطاء الأوامر بقصف مواطنيهم.

"زقاق الملائكة"، وهو مجمع تذكاري في دونيتسك، لإحياء ذكرى الأطفال الذين لقوا حتفهم على أيدي الجيش الأوكراني، بمن فيهم من لقوا حتفهم على شاطئ للأطفال في زوغريس، وهي بلدة في دونباس، استهدفها سلاح الجو الأوكراني في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد لقي أكثر من ٢٠ شخصا مصرعهم وجُرح العشرات. وكانت أناستازيا روبان، وهي من سكان البلدة وعمرها ٢٤ عاما، هناك مع ابنها البالغ من العمر عامين حين بدأت القوات الجوية الأوكرانية قصف البلدة باستخدام منظوماتها لإطلاق الصواريخ المتعددة. وانفجرت إحدى القنابل بجانبهما مباشرة. "كان كل شيء مغطى بالدماء والدخان، وكانت جثث الأطفال الملطخة بالدماء متناثرة في كل مكان"، كما قالت المرأة. وقد وثقت لجنة التحقيق الروسية وشبكة "روسيا اليوم" التليفزيونية تفاصيل تلك الحادثة وحوادث أخرى مماثلة في برنامج يبين الجرائم التي ارتكبها الجيش الأوكراني باستخدام وسائل وأساليب حربية محظورة. وقامت بعثتنا لدى الأمم المتحدة بتعميمه على أعضاء مجلس الأمن. وأود أن أطلب منهم التفضل بإلقاء نظرة عليه؛ فسوف يصابون بالهلع.

ويمكن أيضا أن يتجلى التزام كييف بمجموعة التدابير في اختطاف أندري كوسياك، وهو مراقب من لوهانسك، في العام الماضي من المركز المشترك للمراقبة والتنسيق. وسنكون ممتنين جدا لو أخبرنا السيد كينونين عن تلك الحادثة. إننا نعلم أنها كانت حادثة غادرة وانتهاكا مباشرا للبند الخامس في إطار التدابير، والذي

"يحظر مقاضاة ومعاقبة الأشخاص فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا".

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إنني آمل أن يتمكن زملائي من البلدان الغربية من مقاومة إغراء اللعب أمام الكاميرات وتحويل هذه الجلسة إلى محفل لخطب عدائية لا أساس لها ولإطلاق اتهامات لا أساس لها بأن روسيا ستهاجم أوكرانيا. وأعتقد أنه كانت لدينا تكهنات كافية بشأن ذلك، بما في ذلك في جلسة مجلس الأمن التي عقدتها الولايات المتحدة في ٣١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8960).

لقد أوضحنا وشرحنا كل شيء قبل فترة طويلة، والتاريخ المعلن للغزو المزعوم قد مضى، ولذلك فإن نصيحتي لزملائي هي ألا تضعوا أنفسكم في موقف محرج.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة تنفيذ اتفاقات مينسك، وهو هدف نشترك فيه جميعا على الرغم من انتهاكات روسيا المستمرة. إن تلك الاتفاقات، التي تم التفاوض بشأنها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ووقعتها روسيا، تظل أساس عملية السلام لحل النزاع في شرق أوكرانيا.

إن مسؤولية المجلس الرئيسية، والتي هي في حد ذاتها سبب إنشائه، هي الحفاظ على السلم والأمن. وبينما نجتمع اليوم، فإن التهديد الأكثر إلحاحا للسلم والأمن هو عدوان روسيا الذي يلوح في الأفق ضد أوكرانيا. إن المخاطر تتخطى أوكرانيا بكثير. فهذه لحظة خطر على أرواح وسلامة الملايين من البشر، وكذلك على أساس ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي يحافظ على الاستقرار في جميع أرجاء العالم.

هذه الأزمة تؤثر بشكل مباشر على كل عضو في المجلس وعلى كل بلد في العالم، لأن المبادئ الأساسية التي تدعم السلم والأمن، وهي المبادئ التي كُرست في أعقاب حربين عالميتين وحرب باردة، هي مهددة: مبدأ أن ما من بلد يمكنه أن يغير حدود بلد آخر بالقوة؛ المبدأ القائل بأن ما من بلد يمكنه أن يملي خيارات أو سياسات على بلد آخر أو أن يملي عليه من الذي يرتبط به؛ ومبدأ السيادة الوطنية.

هذه هي بالتحديد نوعية الأزمة التي أنشئت الأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن، لمنع وقوعها. وعلينا أن نتصدى لما تفعله روسيا الآن بأوكرانيا.

فقد حشدت روسيا، على مدى الأشهر الماضية، ومن دون استفزاز أو تبرير، أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من الجنود حول حدود أوكرانيا وفي روسيا وبيلاروس وشبه جزيرة القرم المحتلة. وتقول روسيا أنها تسحب تلك القوات. وذلك ليس ما نراه في الميدان. وتشير معلوماتنا بوضوح إلى أن تلك القوات، بما في ذلك القوات البرية والطائرات والسفن، تستعد لشن هجوم ضد أوكرانيا في الأيام المقبلة.

إننا لا نعرف بالضبط كيف ستسير الأمور، ولكن إليكم ما يمكن للعالم أن يتوقع حدوثه. وفي الواقع، إنه يحدث الآن، اليوم، إذ تتخذ روسيا خطوات على طريق الحرب وكررت التهديد بعمل عسكري.

أولا، تخطط روسيا لاصطناع ذريعة لتبرير هجومها. وقد يكون ذلك حدثا عنيفا تلقي روسيا باللوم فيه على أوكرانيا أو اتهاما شائنا توجهه روسيا إلى الحكومة الأوكرانية. إننا لا نعرف بالضبط الشكل الذي ستتخذه تلك الذريعة. قد يكون تلفيق ما يسمى بتفجير إرهابي داخل روسيا أو اكتشافا مزعوما لمقبرة جماعية أو هجوما ملفقا بطائرة بدون طيار على مدنيين أو هجوما مزيفا، بل حقيقيا، باستخدام أسلحة كيميائية. وقد تصف روسيا هذا الحدث بأنه تطهير عرقي أو إبادة جماعية، مستهزئة بمفهوم لا نستخف به نحن في هذه القاعة، ولا أستخف به استنادا إلى تاريخ عائلتي.

وفي الأيام القليلة الماضية، بدأت وسائط الإعلام الروسية بالفعل في نشر بعض تلك التحذيرات والادعاءات الكاذبة، مما زاد من حدة الغضب العام ووضع الأساس لتبرير ملفق للحرب. واليوم زادت وتيرة قرع طبول الحرب في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في روسيا. وقد استمعنا إلى بعض تلك المزاعم الأساسية من متكلمين تدعمهم روسيا هنا اليوم.

ثانيا، ردا على ذلك الاستفزاز المصطنع، قد يتم عقد اجتماعات طارئة على أعلى المستويات في الحكومة الروسية بطريقة متصنعة للتعامل مع ما يسمى بالأزمة. وستصدر الحكومة بيانات تعلن أنه يجب على روسيا أن ترد دفاعا عن المواطنين الروس أو ذوي الأصول العرقية الروسية في أوكرانيا. ومن ثم يكون قد تم التخطيط للهجوم. وستسقط الصواريخ والقنابل الروسية في جميع أنحاء أوكرانيا. وسيتم التشويش على الاتصالات. وستؤدي الهجمات الإلكترونية إلى تعطيل المؤسسات الأوكرانية الرئيسية. وبعد ذلك، ستتقدم الدبابات والجنود الروس نحو الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها مسبقا ووصفها في خطط مفصلة. ونعتقد أن تلك الأهداف تشمل كييف، عاصمة أوكرانيا، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٢,٨ مليون نسمة.

والهجمات التقليدية ليست كل ما تخطط روسيا للقيام به ضد شعب أوكرانيا. فلدينا معلومات تشير إلى أن روسيا ستستهدف مجموعات محددة من الأوكرانيين. وقد ظللنا نحذر الحكومة الأوكرانية من كل ما سيحدث. وهنا اليوم نضعها بتفصيل كبير على أمل أن نتمكن، من خلال مشاطرة ما نعرفه مع العالم، من التأثير على روسيا للتخلي عن خيار الحرب واختيار مسار مختلف بينما لا يزال أمامنا وقت.

وإنني أدرك أن البعض شكك في معلوماتنا، متذكرين حالات سابقة لم تكن فيها المعلومات الاستخباراتية مؤكدة في نهاية المطاف. ولكن أود أن أكون واضحا: أنا هنا اليوم لا لبدء حرب بل لمنع نشوبها. والمعلومات التي قدمتها هنا يدعمها ما رأيناه يتكشف على مرأى من أعيننا منذ أشهر. وينبغي للمرء أن يتذكر أنه في حين سخرت روسيا مرارا وتكرارا من تحذيراتنا وإنذاراتنا باعتبارها ميلودراما وهراء، طلت تحشد بشكل مطرد أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ جندي على حدود أوكرانيا، فضلا عن القدرات اللازمة لشن هجوم عسكري واسع النطاق.

ولسنا نحن فقط من يرى ذلك. فالحلفاء والشركاء يرون نفس الشيء. وروسيا لم تسمع منا نحن فقط. لقد ازدادت أصوات المجتمع الدولي ارتفاعا.

وإن لم تغز روسيا أوكرانيا، فسوف نشعر بالارتياح لأن روسيا غيرت مسارها وأثبتت خطأ توقعاتنا. وستكون تلك نتيجة أفضل بكثير من المسار الذي نحن بصدده حاليا. وسنقبل بكل سرور أي انتقاد توجهه إلينا أي جهة.

وكما قال الرئيس بايدن، ستكون هذه الحرب حربا اختيارية. وإذا اختارت روسيا ذلك، فقد كنا واضحين، إلى جانب الحلفاء والشركاء، بأن ردنا سيكون حادا وحاسما. وكرر الرئيس بايدن ذلك بقوة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وهناك خيار آخر لا يزال بوسع روسيا أن تتخذه إذا كانت هناك أي حقيقة في زعمها بأنها ملتزمة بالدبلوماسية. فالدبلوماسية هي الطريقة المسؤولة الوحيدة لحل هذه الأزمة. وجزء أساسي من ذلك هو تنفيذ اتفاقات مينسك – موضوع جلستنا اليوم. وهناك سلسلة من الالتزامات التي قطعتها روسيا وأوكرانيا بموجب اتفاقات مينسك، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاء صيغة نورماندي المعنيين أيضا. وإذا كانت روسيا مستعدة للجلوس مع الحكومة الأوكرانية والعمل على تنفيذ تلك الالتزامات، فإن أصدقاءنا في فرنسا وألمانيا على استعداد لتنظيم مناقشات رفيعة المستوى في إطار صيغة نورماندي لتسوية تلك المسائل. وأوكرانيا مستعدة لذلك، ونحن على استعداد تام لدعم الأطراف.

ويمكن للتقدم المحرز نحو حل أزمة دونباس من خلال اتفاقات مينسك أن يعزز المناقشات الأوسع نطاقا بشأن المسائل الأمنية التي نحن مستعدون للانخراط فيها مع روسيا، بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا. وقبل أكثر من ثلاثة أسابيع، قدمنا لروسيا ورقة تفصل الخطوات المتبادلة الملموسة التي يمكننا اتخاذها على المدى القريب لمعالجة شواغل كل منا وتعزيز المصالح الأمنية الجماعية لروسيا والولايات المتحدة وشركائنا وحلفائنا الأوروبيين. وقد تلقينا هذا الصباح ردا نعكف على تقييمه.

وفي وقت سابق اليوم، بعثت برسالة إلى وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، أقترح فيها أن نجتمع في أوروبا الأسبوع المقبل، في أعقاب محادثاتنا في الأسابيع الأخيرة، لمناقشة الخطوات التي يمكننا اتخاذها لحل هذه الأزمة من دون نزاع. كما إننا نقترح عقد اجتماعات للمجلس المشترك بين الناتو وروسيا والمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن لتلك الاجتماعات أن تمهد الطريق لعقد مؤتمر قمة للقادة الرئيسيين، في سياق خفض التصعيد، للتوصل إلى تفاهمات بشأن شواغلنا الأمنية المتبادلة. وعلينا، كدبلوماسيين رئيسيين في دولنا، مسؤولية بذل كل جهد ممكن لنجاح الدبلوماسية وعدم ترك أي باب دبلوماسي من دون أن نطرقه. وإذا ما التزمت روسيا بالدبلوماسية، فإننا نقدم لها كل فرصة للبرهنة على ذلك الالتزام.

ولا أشك في أن الرد على ملاحظاتي هنا اليوم سيكون المزيد من الرفض والإنكار من الحكومة الروسية بشأن إثارة الولايات المتحدة للهستيريا أو أنها لا تعتزم غزو أوكرانيا. لأبسط هذا الأمر. يمكن

للحكومة الروسية أن تعلن اليوم، من دون أي تحفظ أو مراوغة أو انحراف، أن روسيا لن تغزو أوكرانيا. ويتعين على روسيا أن تصرح بذلك بوضوح وصراحة للعالم، وأن تثبت ذلك بعدها بإعادة قواتها ودباباتها وطائراتها إلى ثكناتها وحظائرها، ودبلوماسييها إلى طاولة المفاوضات. وفي الأيام القادمة، سيتذكر العالم ذلك الالتزام أو رفض التقيد به.

السيد كليفرلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها اليوم. تظل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وولاية بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا تحظى بدعمنا الكامل. ولا يمكن الحفاظ على حقوق جميع الأوكرانيين، سواء كانوا في كييف أو لفيف أو دونيتسك أو لوهانسك، إلا بالسلام والدبلوماسية والحوار.

وأود أن أوضح بشكل لا لبس فيه تأييد المملكة المتحدة لتنفيذ اتفاقات مينسك، على النحو الذي أقره القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). فقد أكد ذلك القرار من جديد احترام مجلس الأمن الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتظل مسؤولية جميع الأطراف هي التنفيذ الكامل لالتزاماتها والسعي إلى حل سلمي للنزاع. وفي ذلك الصدد، ندين الإجراءات التي اتخذها مجلس الدوما الروسي باقتراح أن يعترف الرئيس الروسي بمنطقتي لوهانسك ودونيتسك كمنطقتين مستقلتين. من شأن ذلك أن يقوض اتفاقات مينسك بشكل مباشر ويجب أن ترفضه السلطات الروسية، تمشيا مع الالتزامات التي قطعتها على نفسها. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لدعم العملية وتجنب التصعيد، بما في ذلك دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي. ولا يزال هذا هو موقفنا الثابت.

ولنذكر أنفسنا بسياق اتفاقات مينسك والحالة التي تجد أوكرانيا نفسها فيها اليوم.

في آذار/مارس ٢٠١٤، غزت روسيا شبه جزيرة القرم وضمتها بصورة غير قانونية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وبعد بضعة أسابيع، في نيسان/أبريل، حرضت روسيا على نشوب نزاع في دونباس، والذي لا تزال تؤججه حتى اليوم. وقد فقد أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص حياتهم في القتال.

والآن، يعيش الشعب الأوكراني مرة أخرى تحت تهديد الغزو، مع حشد أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ فرد من القوات الروسية والأسلحة الثقيلة والسفن العسكرية وإجراء تدريبات على حدوده الشمالية والشرقية والجنوبية، امتدادا من بيلاروس إلى البحر الأسود.

ودعونا نقول بوضوح ما يمكن للعالم بأسره أن يراه: لقد نشرت روسيا القوات اللازمة لغزو أوكرانيا، والآن أصبحت جاهزة للتنفيذ.

وفي الأيام الماضية سمعنا ادعاءات روسية بأن بعض الوحدات تعود إلى الثكنات. ولكن من الواضح تماما أن العكس هو الصحيح في واقع الأمر، وأن الحشد العسكري الروسي مستمر.

وستقول روسيا إن لها الحق في نقل قواتها داخل أراضيها، ولكن لا يحق لأحد أن يهدد باستخدام القوة. ومن الواضح أن روسيا تخفق في الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها بشأن الشفافية العسكرية، برفضها أن تفسر على نحو كاف تعزيزاتها العسكرية أو توفر الشفافية اللازمة لبناء الثقة وتهدئة الوضع.

وإذا كان الكرملين جادا بشأن التوصل إلى حل دبلوماسي، فعليه أن يحضر الاجتماعات الدبلوماسية وأن يلتزم بمحادثات مجدية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك من خلال الفصل الثالث من وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهم لم يحضروا يوم الأربعاء ولا ينوون الحضور يوم الجمعة.

ومن الواضح أن الإجراءات التي تتخذها روسيا تهدف إلى تخويف أوكرانيا وتهديدها وزعزعة استقرارها. ونحن نعرف ذلك، وهم يعرفونه والمجتمع الدولي يعرفه.

وقد دعت روسيا إلى عقد هذه الجلسة اليوم لمناقشة القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وهذا النص واضح جدا بشأن نقطتين تعكسان المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي أكدها الأمين العام عندما تناول هذه الحالة قبل أيام قليلة: أولا، أن إيجاد حل للحالة في المناطق الشرقية

من أوكرانيا لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السلمية، وثانيا، أنه يجب أن يكون هناك احترام كامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ومع ذلك، نرى معلومات مضللة متزايدة عن الأحداث التي وقعت في دونباس صادرة مباشرة عن كتاب ألاعيب الكرملين: محاولة صارخة من الحكومة الروسية لتلفيق ذريعة لغزو أوكرانيا. ولذلك، من الواضح أننا في مرحلة حاسمة للحيلولة دون المزيد من التصعيد. إن التقيد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحل السلمي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لم يكن أبدا أكثر أهمية منه الآن.

ويجب على روسيا الآن أن تشارك في العملية الدبلوماسية التي أسسناها على مدى عدة عقود والتي يعتمد عليها الأمن العالمي وتسوية الحالة بالوسائل السلمية.

وإذا اختارت روسيا شن هجوم في هذا الوقت من التوتر المتصاعد، باستخدام المعلومات المضللة كذريعة، فإن ذلك سوف يظهر أن روسيا لم تكن جادة أبدا بشأن المشاركة الدبلوماسية. وأي غزو روسي الآن سيكون نزاعا يختاره الرئيس بوتين، وتخليا عن مسؤولية روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أن أي توغل روسي آخر في أوكرانيا سيكون خطأ استراتيجيا هائلا وكارثة إنسانية ستواجه بقوة، بما في ذلك بفرض جزاءات منسقة شديدة. وسنواصل مجابهة نمط الخداع والتضليل من الدولة الروسية.

وإذا كانت روسيا جادة بشأن ميثاق الأمم المتحدة ودورها كعضو دائم في مجلس الأمن، فينبغي لها أن تعطي الفرصة لتنفيذ اتفاقات مينسك، دون إكراه؛ وينبغي لها أن تشارك بجدية في الدبلوماسية؛ كما ينبغي أن تنهي حالة تأهب قواتها. لا يزال هناك وقت لتغيير المسار. ويمكن تجنب نشوب النزاع.

ونحث روسيا على أن توفق بين أقوالها وأفعالها، وأن تسحب قواتها، وأن تشارك مشاركة مجدية في المحادثات، وأن تعمل بما يحقق المصلحة العليا لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أوروبا.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع العاملين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. فهي تسهم يوميا في الحد من التوترات وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في الميدان.

إن التهديدات التي تشكلها الحالة الأمنية في أوكرانيا وحولها مثيرة للقلق. ويساور النرويج قلق عميق إزاء الحشد العسكري الروسي الواسع النطاق في القرم المحتلة إلى شمال أوكرانيا وشرقها وجنوبها، وكذلك في بيلاروس والبحر الأسود. والتقارير المزعومة عن زيادة القصف تبعث على القلق. ويجب ألا تستخدم كذريعة لأي عمل عسكري. وتدعو النرويج روسيا إلى تخفيف التصعيد والدخول في حوار بناء وبنوايا حسنة، من خلال آليات دولية راسخة.

ولا يزال سعي روسيا زورا إلى تصوير النزاع في شرق أوكرانيا على أنه نزاع أوكراني داخلي يشكل عقبة رئيسية. والحقيقة هي أن روسيا قد أججت النزاع من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة التي تدعمها.

وتعرب النرويج عن قلقها الشديد إزاء قرار مجلس الدوما الروسي الذي يدعو إلى الاعتراف بـ ”الجمهوريتين الشعبيتين“ المعلنتين ذاتيا في دونيتسك ولوهانسك. ونحذر من هذه الخطوة، التي من شأنها أن تشكل انتهاكا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتتناقض مباشرة مع روح ونص اتفاقات مينسك.

وتؤيد النرويج المفاوضات في إطار صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية الرامية إلى إنهاء النزاع من خلال تسوية سياسية وتنفيذ اتفاقات مينسك. وتدعو النرويج الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما والمشاركة البناءة في حل النزاع بالوسائل السلمية.

ونرحب بمبادرة تجديد الحوار الأوروبي الأمني التي أطلقتها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشجع روسيا على الانخراط في إطار تلك الصيغة. ونحض روسيا أيضا على احترام التزاماتها بموجب وثيقة فيينا والمساهمة في حوار وتبادل بناءين بموجب الفصل الثالث.

وتؤيد النرويج وجود نظام أمني أوروبي يقوم على القانون الدولي والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وقد استشهدت روسيا مرارا بهذه المبادئ في مناقشات المجلس. وتدعو النرويج روسيا إلى احترام تلك المبادئ عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا.

ومن خلال التهديد والخطابات والمطالب غير الواقعية، تتحدى روسيا الأمن الأوروبي. إن لكل بلد الحق في حرية اختيار ما يتماشى مع أمنه القومي. ولا يمكننا أن نسمح باستبدال الهيكل الأمني القائم بمناطق النفوذ.

ويساورنا القلق من زيادة هشاشة وقف إطلاق النار في دونباس منذ تموز/يوليه ٢٠٢٠. وندعو الطرفين للسعي إلى وقف دائم لإطلاق النار وبذل قصارى جهدهما لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وما تزال الحالة الإنسانية صعبة بعد ثماني سنوات من النزاع حيث لا يستطيع المدنيون الحصول على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة بصورة متزايدة نتيجة لتخريب البنية التحتية المدنية وتدميرها. وسوف يؤدي أي تصعيد للنزاع إلى عواقب إنسانية مدمرة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم النرويج الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك شبه جزيرة القرم ومياهها الإقليمية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تتابع البرازيل مع الشعور بالقلق الحالة في شرق أوكرانيا حيث وصل الجمود السياسي المستمر والأزمة التي طال أمدها إلى نقطة حرجة. وفي ظل الظروف الراهنة فإن تجديد العزم السياسي وتعزيزه من جانب جميع الأطراف أمر حاسم في التصدي للنزاع.

إن تحقيق السلام وصونه مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا. ونقدر الجهود السياسية والدبلوماسية الجارية لاستعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا والمنطقة على نطاق أوسع. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب إيجاد حل دبلوماسي للأزمة وسنواصل دعم المبادرات الموثوقة للتوصل إلى تسوية سلمية.

ونؤكد فهمنا لأن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) يوفر المبادئ التوجيهية العامة لإيجاد حل سلمي للحالة والاستقرار الدائم في شرق أوكرانيا. بيد أنه لم ينفذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا للأسف. وتحث البرازيل جميع الأطراف على الوفاء بنص اتفاقات مينسك وروحها.

ونحث الأطراف المعنية على مواصلة الحوار الحقيقي بشأن تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يوفر المعايير ليس فقط لمعالجة الحالة في شرق أوكرانيا ولكن أيضا للمساعدة في الجهود الدبلوماسية بهدف التغلب على التحديات الأمنية الحالية في المنطقة. ترحب البرازيل باستئناف المحادثات بصيغة نورماندي وتدعو إلى تجديد الالتزام وإيجاد السبل لتحقيق السلام الدائم في شرق أوكرانيا.

ولا يزال وقف إطلاق النار الشامل بوصفه النقطة الأولى في اتفاقات مينسك عنصرا أساسيا في تلك العملية. علاوة على ذلك نحن بحاجة إلى مزيد من فض الاشتباك بين القوات والمعدات العسكرية في الميدان. ويجب أن يتيح فض الاشتباك وصول الإغاثة الإنسانية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها دون عوائق. علاوة على ذلك فإن الثقة بين الأطراف المعنية أمر حاسم لتعزيز الحوار والتوصل إلى حل مستدام.

ويجب أن تجرى المفاوضات بشأن المعايير المتعلقة بمنح مركز خاص لبعض المناطق المعينة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك على وجه الاستعجال والمرونة والتوافق. ويجب أن يتوخى تنفيذ اتفاقات مينسك الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب على جميع الأطراف أن تضع في اعتبارها نص الاتفاقات.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع أي محاولة لفرض حل عسكري للأزمة وإدانتها لأن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لتهدئة الحالة والاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية وفقا للقانون الدولي لا سيما ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر الخاص إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرين كينونين

وشفيق اليوم على إحاطاتهم القيّمة والنيرة. وأود أيضا أن أنوه بحضور المشاركين الرفيعي المستوى في المجلس اليوم.

إذ أبدأ ملاحظاتي من المهم أن أكون واضحة: إن أيرلندا مؤيد ثابت ومستمر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

تلتزم أيرلندا التزاما كاملا بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل تلك المبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول. ولأوكرانيا نفس الحق الأساسي الذي تتمتع به جميع الدول الأخرى المستقلة وذات السيادة في اختيار سياستها الخارجية وضمان أمنها الإقليمي والدفاع عنه. وهذا حق نتمسك به بطبيعة الحال وهو الحق نفسه الذي كافحت أيرلندا من أجل الحصول عليه.

ومع استمرار الحشد العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية وزيادة التوترات تكرر أيرلندا الدعوة إلى تهدئة الحالة والسعي إلى الحلول الدبلوماسية. ونتطلع إلى تحركات مستدامة وذات مصداقية على في الميدان نحو التهدئة. وتعني التهدئة الحقيقية انسحابا كبيرا للقوات والمعدات.

ونشيد بجميع المشاركين في الحوار، بما في ذلك من خلال صيغة نورماندي، وبولندا بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإطلاق الحوار الأمني الأوروبي المتجدد للمنظمة. ونؤيد المشاركة العاجلة والبناءة والحازمة من خلال جميع القنوات الدبلوماسية.

كما أن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك وما يتصل بها من جهود لحل النزاعات بصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية من الأولويات الهامة بالنسبة لنا. ولا شك أننا نمر الآن بلحظة حساسة. واليوم ندعو جميع الأطراف إلى العمل بشكل بناء في بكلتا الصيغتين.

ونعرب في ذلك الصدد عن أسفنا العميق لقرار مجلس الدوما الروسي طرح دعوة للاعتراف بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ككيانات مستقلة. وسيكون ذلك انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير عن قصف مزعوم اليوم في شرق أوكرانيا، كما ذكر الممثل الخاص كينونين، الأمر الذي يشكل انتهاكا أيضا لاتفاقات مينسك.

واتفق جميع الموقعين على اتفاقات مينسك على ضرورة وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جميع أراضي أوكرانيا. ووافقت جميع الـ ٥٧ دولة الأعضاء في المنظمة على ولاية بعثة الرصد الخاصة. لذلك ما زلنا نشعر بقلق عميق من استمرار القيود المفروضة على حرية التنقل. كما نأسف لتدمير معدات بعثة الرصد الخاصة أو التدخل فيها. وأود أن أعرب عن أسفنا العميق لقرار الاتحاد الروسي رفض تمديد ولاية بعثة مراقبة الحدود لرصد المعابر الحدودية.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها السفيران كينونين وشفيق في مجموعة الاتصال الثلاثية. ونرى أن الاتفاق الذي توصلت إليه المجموعة في نهاية العام الماضي بشأن التقيد بوقف إطلاق النار المبرم في تموز/يوليه ٢٠٢٠ يعدُّ إنجازا هاما وإشارة على أنه يمكن إحراز تقدم إذا توفرت إرادة سياسية حقيقية.

لقد عانى شرق أوكرانيا بالفعل من ٨ سنوات من النزاع، مما أدى إلى كارثة إنسانية وانتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان على النحو الذي أفادت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وكما نعلم أن نشوب المزيد من النزاعات ليس أمرا حتميا، فإننا نعلم أيضا أنه حيثما يحدث النزاع، فإن المدنيين هم من يتحمل وطأته. ولذلك، تدعو أيرلندا بإخلاص جميع الأطراف إلى العمل سلميا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية فعالة ومستدامة للنزاع، وأن تبدأ ذلك العمل اليوم.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والممثل الخاص ميكو كينونين ورئيس بعثة الرصد ياشار شفيق لإحاطاتهم الشاملة بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي أقرها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بالإجماع. وأرحب أيضا بالسيدة تيتيانا مونتيان في جلستنا.

ونرحب بالجهود الجارية لتنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك من خلال مجموعة الاتصال الثلاثية وفي إطار صيغة نورماندي. ونعتقد أن اتفاقات مينسك توفر أساسا لتسوية تفاوضية وسلمية للحالة في شرق أوكرانيا. وبناء على ذلك، نحض جميع الأطراف على مواصلة التعاون من خلال جميع القنوات الدبلوماسية الممكنة ومواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

ونعتقد أيضا أن الاجتماعات في إطار صيغة نورماندي ستزيد من تيسير تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك، بما في ذلك جوانبها الأمنية والسياسية الرئيسية. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماعات الأخيرة للمستشارين السياسيين لبلدان صيغة نورماندي في باريس وبرلين. كما نرحب بالامتثال غير المشروط لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه ٢٠٢٠، وإعادة تأكيد اتفاقات مينسك كأساس للعمل في إطار صيغة نورماندي، والتزام جميع الأطراف بالحد من الخلافات في سبيل المضي قدما.

وأي خطوات تزيد من حدة التوتر يمكن أن تتجنبها جميع الأطراف على أفضل وجه من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. إن الدبلوماسية الهادئة والبناءة هي ما نحتاج إليه الآن.

وقد ظلت الهند على اتصال بجميع الأطراف المعنية. ونرى أن المسألة لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الدبلوماسي. وتهتم الهند بإيجاد حل يمكن أن يوفر تخفيفا فوريا للتوترات، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان، ويهدف إلى ضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة وخارجها. يعيش أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طالب ومواطن هندي ويدرسون في أجزاء مختلفة من أوكرانيا، بما في ذلك في المناطق الحدودية. إن سلامة الرعايا الهنود أولوية بالنسبة لنا.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى الحل السلمي للحالة من خلال بذل جهود دبلوماسية مخلصة ومستدامة لضمان تسوية شواغل جميع الأطراف وديا من خلال الحوار البناء.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا على إحاطاتهم.

ولا يمكن لكينيا تصور استمرار انعدام الأمن في شرق أوكرانيا والأثر الذي يمكن أن يحدثه على الأمن الأوسع نطاقا في أوروبا. إن الأمن العالمي مترابط. كما أن عدم الاستقرار في أوروبا، إلى جانب تهديد الأرواح والاقتصادات، يعطل قدرة تلك المنطقة الهامة على القيام بدور بناء في حل التحديات الأكثر إلحاحا على الصعيد العالمي. لم يتحقق تقدم كاف في تنفيذ اتفاقات مينسك منذ عام ٢٠١٤، ولا بد من تغيير ذلك.

وتريد كينيا تقديم ثلاث توصيات موجزة. وفي سياق القيام بذلك، نأمل أن تسهم هذه التوصيات في دفع جميع أصحاب المصلحة المعنيين مجددا لتحقيق استقرار الحالة، التي إن تركت لتتصاعد، ستهدد أسس الاستقرار العالمي وقدرة مجلس الأمن على الوفاء بولايته في حالات نزاع متعددة.

أولا، تؤكد كينيا أن احترام جميع الدول للسلامة الإقليمية لجميع البلدان وسيادتها هو حجر الزاوية في السلام العالمي. وإن كان لتعددية الأطراف أن تولد من جديد نظاما يحقق السلام المستدام للجميع، يجب على أقوى الدول أن تلتزم باستمرار بالقانون الدولي وأن تحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، في جميع المناطق وفي جميع الأوقات. ولذلك نحث بقوة جميع الأطراف الفاعلة على احترام سلام أوكرانيا وأمنها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إن شعب أوكرانيا يستحق الحكم الشامل للجميع والسلام والاقتصاد النابض بالحياة، التي تعتمد جميعها اعتمادا كبيرا على الاستقرار والتعاون الإقليميين.

ثانيا، كما أشرنا في ٣١ كانون الثاني/يناير في هذه القاعة (انظر S/PV.8960)، نعتقد أن هذه المواجهة يمكن حلها قريبا. ويجب على الدول العسكرية الكبرى، ولا سيما تلك الممثلة في مجلس الأمن، أن تبذل جهدا محددا ومستمرا للتوصل إلى ترتيبات توفر حدا أدنى من خفض التصعيد والاحترام المتبادل. وإلا فإن البلدان الثالثة والسلام والأمن العالميين سيعانيان كثيرا نتيجة لمواجهاتهما.

ثالثا، تكرر كينيا تأكيد التزامات جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها وفقا لاتفاقات مينسك، التي توفر أفضل خريطة طريق واعدة للتسوية السلمية للأعمال العدائية الحالية، بما في ذلك في شرق أوكرانيا. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية وأن تعكس تلك المسؤولية في استعداد جديد للموافقة على التوصل إلى حل وسط.

وترحب كينيا باجتماع مستشاري صيغة نورماندي الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر واجتماع المتابعة، المقرر عقده الشهر المقبل، حول تنفيذ اتفاقات مينسك والإجماع الذي تم التوصل إليه في قمة قادة المجموعة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ونشيد بالزعماء الدبلوماسيين للاتحاد الروسي والولايات المتحدة وشركائهم وحلفائهم على إبداء استعدادهم للاجتماع في الأيام المقبلة لإحراز مزيد من التقدم.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر كلاً من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد ميكو كينونين، الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا ومجموعة الاتصال الثلاثية؛ والسيد ياشار خالد شفيق، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الشاملة.

كما استمعنا إلى إحاطة ممثلة المجتمع المدني السيدة تيتيانا مونتيان.

منذ اجتماعنا الأخير في ٣١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8960)، شهدنا بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية على مختلف المستويات، بما فيها على أعلى المستويات، لخفض التوترات القائمة في أوروبا الشرقية. كما نرحب بمحادثات صيغة نورماندي، ونأمل أن تستمر. فمثل هذه المناقشات المُنَظمة، ولا سيما تلك التي تجمع بين روسيا وأوكرانيا وباقي الأطراف المعنية، مهمة لتعزيز الحوار، وتخفيف حدة التوترات. ومن شأنها أن تساهم في إيجاد حل سلمي مستدام يعالج كافة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف.

وعليه، يؤكد بلدي على ضرورة الحفاظ على الزخم الحالي للجهود الدبلوماسية وتعزيزها، لا سيما من خلال اتخاذ جميع الأطراف المعنية الخطوات اللازمة للانخراط في حوار بنّاء، بما يخدم وقف التصعيد، ويحافظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. ونرى هنا أهمية تنفيذ اتفاقات مينسك بشكل تام وبحسن نية من قبل جميع الأطراف، ونشير كذلك لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وفي هذا السياق، نحض جميع الأطراف المعنية على تجنب اتخاذ خطوات قد تزيد من صعوبة تنفيذ هذه الاتفاقات.

كما نشير إلى الدور الهام لبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث يُعتبر وجودها داعماً لجهود الحوار وبناء الثقة بين الأطراف، كما يسهم في تخفيف حدة التوترات.

وفي الوقت ذاته، علينا إيلاء أهمية للوضع الحرج للمدنيين في شرق أوكرانيا، حيث أفادت تقارير الأمم المتحدة بأنه يوجد ٣,٤ ملايين شخص بحاجة لتلقي المساعدات الإنسانية، منهم ٥٥ في المائة من النساء و ١٦ في المائة من الأطفال. كما توجد تحديات تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية لبعض المحتاجين، لا سيما في المناطق القريبة من خط النزاع في شرق أوكرانيا.

وعليه، نشدد على أهمية عدم التصعيد في التوترات القائمة لما قد تُلحقه من أضرار خطيرة بالمدنيين. ونهيب في هذا الشأن بجميع الأطراف أهمية عدم التعرض للمساعدات الإنسانية والمدنيين في مناطق النزاع، بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي.

وأخيراً، نكرر التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة وحسن الجوار، باعتبارها مرجعاً أساسياً لحل الأزمة القائمة وتهدئة التوترات في المنطقة.

وختاماً، يجدد بلدي تأكيده على أهمية اللجوء للحوار البنّاء ومواصلة العمل لإيجاد حلول سلمية تتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن

الحالة السائدة في شرق أوكرانيا من حيث صلتها بتنفيذ اتفاقات مينسك. وأشكر أيضاً السيد ميكو كينونين، الممثل الخاص للرئيسة التنفيذية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية، والسيد ياشار خالد شفيق، كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إبراز الجهود التي تبذلها المنظمة في تيسير التسوية السياسية والدبلوماسية للنزاع في شرق أوكرانيا.

كما أحطنا علماً بالآراء التي أعربت عنها السيدة تيتيانا مونتيان، ممثلة المجتمع المدني من أوكرانيا.

وأرحب كذلك بمشاركة ممثلي ألمانيا وأوكرانيا في هذه الجلسة.

وإذ يرحّب وفد بلدي بمناقشات اليوم، التي تمكّن المجلس من تقييم مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي اعتمدت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، فإن وفد بلدي يذكّر باتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن اقتناعه الراسخ بأن الأزمة في المناطق الشرقية من أوكرانيا لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السلمية. وبعد سبع سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، يستدعي التزام المجلس بصون السلام والأمن الدوليين أن يكرر الإعراب عن اقتناعه ودعمه للعمليات من أجل مواصلة تنفيذ اتفاقات مينسك.

وللأسف، لا تزال اتفاقات مينسك غير منفذة إلى حد كبير، ولا يزال النزاع يتفاقم في أجزاء من منطقة دونباس، مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين وتعميق نقاط الضعف، ولا سيما بين كبار السن والأسر المعيشية التي تترأسها النساء. وقد تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ١٤ حالة وفاة منذ بدء النزاع في شرق أوكرانيا. وشُرّد عدة آلاف من الأشخاص ويحتاج ٢,٩ مليون شخص حالياً إلى المساعدة الإنسانية. كما أن آثار الحالة في أوكرانيا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين كانت وخيمة أيضاً.

ومع التسليم بالمخاوف والشواغل المعقدة التي أعرب عنها الطرفان من خلال اتفاقات مينسك، فإننا نعتقد مع ذلك أن حُسن النية من جانب الدول الأعضاء المعنية، وفقاً للالتزامات القائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يوفر الوضوح لاغتنام الفرص المتاحة لدعم الحوار المستمر والتعهدات اللازمة لمعالجة شواغل جميع الأطراف.

وفي هذا الصدد، تشعر غانا بالقلق إزاء التوترات المتزايدة على طول حدود أوكرانيا. ونشير في هذا الصدد إلى أحكام الميثاق التي تضع القواعد الأساسية للنظام الدولي لما بعد عام ١٩٤٥ وتشترط ألا تنطوي العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء على التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول الأخرى أو استقلالها السياسي. ولذلك نطلب من جميع الأطراف مواصلة السير على طريق الحوار والدبلوماسية في معالجة أي اختلافات قائمة فيما بينها.

وفيما يتعلق بمواصلة تنفيذ التدابير السلمية لحل الأزمة في المناطق الشرقية من أوكرانيا، نود أن ندلي بالنقاط التالية:

أولاً، تؤكد غانا من جديد دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وهي دولة عضو طبق الأصول في الأمم المتحدة، توفر عضويتها في المنظمة ضمانات لحدودها المعترف بها دولياً.

ثانياً، نشير إلى الشواغل الأمنية للدول الأعضاء الأخرى في أوروبا، ولا سيما دول أوروبا الشرقية، ونحث الجميع على ضبط النفس في الحفاظ على النظام السلمي في أوروبا، حتى في الوقت الذي تستمر فيه الجهود لمعالجة أي شواغل تتعلق بالهيكل الأمني الأوروبي المعاصر.

ثالثاً، نرحب بالاتصالات الدبلوماسية الرفيعة المستوى لمعالجة الشواغل القائمة بشأن الحالة في أوكرانيا، بما في ذلك المناقشات الأخيرة بين قادة مجموعة رباعية نورماندي، التي أكدت من جديد وقف إطلاق النار في المنطقة الشرقية من أوكرانيا، وكذلك الحوارات التي يسّرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مختلف المستويات. وما زلنا نحثّ جميع الجهات على ضبط النفس، داعين الطرفين إلى أن يضعا في اعتبارهما النتائج المرتقبة للتصعيد المستمر الذي لا يؤدي إلى أي مكسب استراتيجي لأي طرف، ونشجع الجهود الرامية إلى معالجة المصالح الفورية والطويلة الأجل على حد سواء من خلال الدبلوماسية والحوار.

رابعاً، نحثّ على تجديد الحوار في إطار رباعية نورماندي لحل الخلافات في تفسير تسلسل مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وكما يقول المثل: كيف يمكن لاثنين أن يذهبا في رحلة ما لم يتفقا على المسار الذي يعتزمان السير فيه؟

خامساً، نحث الطرفين على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرتها، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني. كما نشيد بجهود الوكالات الإنسانية في أوكرانيا ونرحّب بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لإنقاذ الأرواح وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية وتعزيز حماية المتضررين من النزاع ومرض فيروس كورونا.

وأخيراً، أود أن أختتم بالتشديد على دعم غانا لتجديد روح اتفاقات مينسك. ونحثّ الطرفين على العمل بحسن نية وبمرونة لتقديم التنازلات اللازمة من أجل تحيق السلام الدائم في أوكرانيا، مع تحقيق نتائج مفيدة لبقية أوروبا، بل وللعالم.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو وللممثل الخاص كينونين والسفير شفيق على إحاطاتهم. كما نحيط علماً بملاحظات السيدة مونتيان. ونُعرب عن تقديرنا لحضور المشاركين الرفيعي المستوى في هذه الجلسة ونرحب بممثلي أوكرانيا وألمانيا.

يستعرض المجلس وضع اتفاقات مينسك المتعلقة بمنطقتي لوهانسك ودونيتسك في شرق أوكرانيا في ظل توترات شديدة أثارت قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي.

ولذلك نعتقد أن من الملحّ، أولاً وقبل كل شيء، إرسال إشارة واضحة لا لبس فيها عن عزم الطرفين على عكس اتجاه تصعيد التوترات وإفساح المجال أمام المفاوضات السياسية. ويتألف ذلك المسار من ثلاثة عناصر: الانفراج والدبلوماسية والحوار. وقد لاحظنا باهتمام كبير الإعلان عن انسحاب بعض القوات من الحدود مع أوكرانيا. وإذا أمكن القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، فإنه سيولد الثقة التي لا يمكن أن توفرها سوى الأفعال والتي تتطلبها الظروف.

ونظرا لأن الحل الدبلوماسي هو الحل الحقيقي الوحيد، فإننا نرحب بما أبداه مختلف أصحاب المصلحة من استعداد لمواصلة السير على طريق الحوار. وتنوه المكسيك بالجهود التي يبذلها زعماء العالم الذين تدخلوا شخصيا، بما لهم من تأثير يمكنهم استخدامه لذلك الغرض، في محاولة لإيجاد مخرج سلمي من هذه الأزمة بما يعالج مختلف الشواغل الأمنية في المنطقة.

إن أي حل سيعني وضع حد للتوترات في شرق أوكرانيا. وبعد مرور ثماني سنوات على نشوب النزاع، لا تزال اتفاقات مينسك هي الإطار للتوصل إلى حل تفاوضي. وتوفر مجموعة الاتصال الثلاثية وصيغة نورماندي هذه الإمكانية.

على نحو ما سمعنا، كان للنزاع في شرق أوكرانيا أثر خطير على السكان المدنيين. وتشير تقديرات إلى أن قرابة ثلاثة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين اقترب عدد النازحين من حوالي ١,٥ مليون شخص. كما يواجه السكان قيودا على حرية تنقلهم، مما يحد من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

وتطالب المكسيك بضمان حرية تنقل المدنيين على جانبي خط التماس. كما ندعو الأطراف إلى تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة بطريقة آمنة ودون قيود، وكذلك ضمان حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أمر حيوي لتنفيذ ولايتها تنفيذا شاملا.

ونود كذلك أن نسلط الضوء على أن الألغام والذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات تشكل تهديدا حقيقيا للسكان المدنيين وتؤثر بشكل غير متناسب عليهم. وندعو الأطراف إلى إزالة الألغام الموجودة وعدم وضع أي متفجرات جديدة.

وتكرر المكسيك التزامها باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أختتم بياني بالتأكيد على أن التوترات المحيطة بالحالة في أوكرانيا وعواقبها المحتملة تجعل الحالة واضحة جدا، كما ذكر الأمين

العام. إن الاستعاضة عن الدبلوماسية بالمواجهة سيكون عملا متهورا للغاية. لقد حان الوقت لتأييد الجهود الموجهة في اتجاه واحد والعمل من أجل تحقيق انفراج وتغليب الدبلوماسية والحوار.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاسة جلسة اليوم. كما أتوجه بالشكر لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والسفير ميكو كينونين، الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية؛ والسفير خالد شفيق، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، على إحاطاتهم. كما استمعت باهتمام إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة تيتيانا مونتيان.

يصادف يوم ١٢ شباط/فبراير من هذا العام الذكرى السنوية السابعة لاتفاقات مينسك الجديدة. والنظر في تنفيذ اتفاقات مينسك الجديدة هو موضوع جلسة مجلس الأمن هذه. فالاتفاقات، المعترف بها عالميا، هي وثيقة سياسية أساسية وملزمة لتسوية مسألة أوكرانيا، وقد أيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ولذلك، فهي جديرة بالتنفيذ الكامل والفعال من جانب جميع الأطراف المعنية.

ولكن من المؤسف أن معظم أحكام الاتفاقات لم تُنفذ تنفيذا حقيقيا حتى الآن. فقد وقعت انتهاكات جديدة لوقف إطلاق النار على خط التماس. وتعتقد الصين أن الجهود الرامية إلى حل مسألة أوكرانيا يجب أن تعود إلى نقطة البداية، أي تنفيذ اتفاقات مينسك الجديدة. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية موقفا بناء وأن تجد حلا من خلال الحوار والتشاور لأي خلافات قد تنشأ في تنفيذ الاتفاقات وأن تضع خريطة طريق وجدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاقات بحذافيرها دون تأخير، وذلك لتمهيد الطريق لإيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية.

فيما يتعلق بالتوترات على الحدود الشرقية لأوكرانيا، تعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية في السياق الحالي أن تُغلّب العقل وأن تلتزم بتحقيق الهدف الشامل المتمثل في التوصل لحل سياسي وأن تمتنع عن أي عمل قد يثير توترات وعن تأجيج الأزمة. وينبغي أن تنظر الأطراف بشكل كامل في الشواغل الأمنية المشروعة لكل منها وأن تبدي الاحترام المتبادل وأن تسوي خلافاتها بطريقة ملائمة، على هذا الأساس، من خلال المشاورات التي تجرى على قدم المساواة.

وتؤيد الصين جميع الجهود التي تفضي إلى تخفيف حدة التوتر وتشير إلى تواصل الاتحاد الروسي دبلوماسيا مؤخرا مع ألمانيا وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى على مستوى القيادة. وسيوفر وجود آلية أمنية أوروبية تفاوضية ومتوازنة وفعالة ومستدامة أساسا متينا لإرساء السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء أوروبا. ونحن على ثقة من أن البلدان الأوروبية ستتخذ قرارات مستقلة واستراتيجية تتماشى مع مصالحها الخاصة.

في آخر نداء علني وجهه الأمين العام غوتيريش، قال:

”لا يوجد بديل للدبلوماسية. ويمكن، بل ويجب، معالجة جميع المسائل وحلها من خلال الأطر الدبلوماسية“.

ونؤيد المساعي الحميدة للأمين العام التي تهدف إلى الحد من التوترات ونشاركه آراءه.

إن كل شيء يحدث لسبب. وتوسيع عضوية حلف الناتو مسألة لا يمكن تجاهلها عند التعامل مع التوترات الحالية المتعلقة بالمسألة الحالية. فالتوسع المستمر لحلف الناتو في أعقاب الحرب الباردة يتعارض مع الاتجاه السائد في عصرنا، وهو الحفاظ على الأمن المشترك. ولا يمكن تحقيق أمن بلد ما على حساب أمن بلد آخر. وعلى نفس المنوال، لا يمكن ضمان الأمن الإقليمي من خلال تعزيز تكتل عسكري أو حتى توسيع نطاقه. وهذا ينطبق على المنطقة الأوروبية بقدر ما ينطبق على مناطق أخرى من العالم.

وثمة بلد يرفض التخلي عن عقلية الحرب الباردة. وهو يقول شيئا ويفعل شيئا آخر، سعيا لتحقيق التفوق العسكري المطلق. وهو ينشئ تجمعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما خلق دوائر صغيرة أو عُصبا ثلاثية ورباعية عازمة على إثارة المواجهة. وما يقوم به ذلك البلد لن يؤدي إلا إلى زرع الانقسام والاضطراب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتهديد سلام المنطقة واستقرارها بشكل خطير على حساب بلدان المنطقة دون أن يعود ذلك بالفائدة عليه هو نفسه.

وتحث الصين البلدان المعنية على التعلم من التاريخ والتمسك بفكرة الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والالتزام باتباع نهج يقوم على تعزيز الثقة المتبادلة وتسوية المنازعات من خلال الحوار والتشاور والقيام بالمزيد للإسهام في السلام العالمي والاستقرار الإقليمي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرين كينونين وشفيق على إحاطاتهم. ونرحب بالمشاركة الرفيعة المستوى في هذه الجلسة.

أود أولا أن أعرب عن امتناننا لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا والتي تواصل العمل في بيئة متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، على نحو ما سمعنا من السفير شفيق، في ظل تحديات وقيود متعددة. ويجب أن نواصل دعم النساء والرجال في بعثة الرصد الخاصة وجهودهم الدؤوبة في المساهمة في الحد من التوترات وتعزيز السلام والاستقرار والأمن، وفي رصد ودعم تنفيذ جميع مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر جميع أنحاء أوكرانيا.

وتؤيد ألبانيا تنفيذ اتفاقات مينسك. ونرفض أي ضغوط على أوكرانيا لتنفيذ اتفاقات مينسك على أساس تفسير أحد الطرفين.

وتعرب ألبانيا عن تأييدها الكامل لحقوق الأقليات في أوكرانيا وفي أي مكان آخر. ويجب أن تتمتع الأقليات بحقوقها وأن تشارك بنشاط في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد الذي تعيش فيه. ويجب أن يكون ذلك جزءا من الالتزامات العامة بخدمة جميع السكان على قدم المساواة وبناء مجتمع شامل وديمقراطي. ومع ذلك، كما رأينا أكثر من مرة، تبدأ المشاكل عندما يتم استغلال الأقليات عن قصد لتهيئة دول مختلة.

إن المطالبة بسلطات تنفيذية للأقليات الروسية في أوكرانيا لا تعني شيئًا أقل من السيطرة على سلطة صنع القرار في كييف لإملاء السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية وتقويض العمليات الديمقراطية. يجب ألا نقبل سياسة اختلاق دول مختلة سواء في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

وفي ذلك السياق بالذات، يساورنا قلق عميق إزاء دعوة البرلمان الروسي إلى الاعتراف باستقلال وسيادة أجزاء من أراضي أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، نحن بصدد النهج النمطي الذي رأيناه في جورجيا عام ٢٠٠٨. وإذا اتخذت هذه القرارات، فلن تكون لها أية صلاحية قانونية. إنها تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتتعارض تماما مع جوهر اتفاقات مينسك.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحشود العسكرية الروسية الواسعة النطاق وغير المبررة ودون استفزاز في أوكرانيا وحولها وفي بيلاروس. لم يتم التحقق من الانسحاب المزعوم لبعض القوات المتمركزة هناك، وتشير تقارير موثوقة إلى عكس ذلك – أي تعزيز إضافي بالقوات القتالية النشطة والأسلحة، والتي يبلغ عددها الآن ٠٠٠ ١٥٠.

وهذا المحيط العسكري المستمر والمعزز سيف مسلط على حكومة أوكرانيا وشعبها. إنه يبعث على الخوف بين السكان. ويخيف المستثمرين المحليين والأجانب ويسعى إلى انهيار الاقتصاد وتركيع البلد. إن قرار إغلاق البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش جزئيًا بحجة إجراء مناورات بحرية منتظمة يزيد من أساليب خنق البلد. علاوة على ذلك، فإن التقارير الأخيرة عن القصف العنيف من الأراضي المحتلة في دونباس تعزز المخاوف بشأن البحث عن ذريعة للبدء في تنفيذ سيناريو طويل ومصمم بعناية.

وفي ذلك السياق، أود أن أكرر تأكيد موقفنا الثابت الداعم لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونطالب بإزالة قوات الاحتلال من الأرض المحتلة. وندين ضم شبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية ودعمها العسكري للقوات الانفصالية في البلد. ولا تزال ألبانيا ملتزمة بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الأمن الأوروبي، بما في ذلك أن لكل دولة الحق في اختيار ترتيباتها الأمنية.

وأي هجوم متجدد على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية سيكون انتهاكا واضحا ومتناميا للقانون الدولي وسيؤثر تأثيرا شديدا على

الأمن الأوروبي. ويجب أن يقابل بإدانة صريحة وقوية. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى عدم خذلان أوكرانيا وعدم قبول السياسات والإجراءات التي تهدد وجود دولة ذات سيادة.

وعلى الرغم من كل ما يشير إلى تسارع وتيرة التصعيد، سنواصل التأكيد على قيمة وأهمية الدبلوماسية والحوار في التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا وفي معالجة الشواغل الروسية. وينبغي لروسيا أن تقبل بعرض الدخول في حوار أمني أوروبي متجدد، بدأته بولندا بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤيد دعوة الوزير بلينكن لإجراء محادثات مع الوزير لافروف في أقرب وقت ممكن، وعقد اجتماعات جديدة للمجلس المشترك بين الناتو وروسيا. ويجب اغتنام كل آلية للدبلوماسية والتهدئة واستغلالها استغلالا كاملا

وأخيرا، نرحب بدعوات الأمين العام إلى نزع فتيل التوترات وتهدئة الإجراءات في الميدان. ونؤيد تكثيف تلك الجهود وبذل مساعيه الحميدة سعيا إلى التوصل إلى حل سلمي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطاتهم.

لا يمكن النظر إلى تنفيذ اتفاقات مينسك بمعزل عن الحالة على حدود أوكرانيا، حيث وصلت التوترات إلى مستوى غير مسبوق في الأيام الأخيرة بسبب زيادة النشاط العسكري الروسي.

وقد بذلت فرنسا، مع شركائها، جهودا مستمرة خلال الأسابيع القليلة الماضية من أجل خفض حدة التصعيد والحوار. ويستند موقفنا إلى ركيزتين.

أولاً، يشكل حشد القدرات العسكرية الكبيرة على حدود دولة مجاورة سلوكاً مهدداً وغير مقبول، لا سيما وأن روسيا قد قوضت بالفعل سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية في الماضي. وأي عدوان آخر ستكون له عواقب وخيمة وتكلفة باهظة على روسيا. والأوروبيون متحدون، وهم على استعداد للعمل بالتنسيق مع جميع شركائهم بشأن هذه المسألة.

ثانيا، إن فرنسا مقتنعة بأن التهدئة ممكنة من خلال الحوار والدبلوماسية. هذا هو اتجاه الجهود التي يقودها الرئيس ماكرون، بالتنسيق مع المستشار الألماني. نحن على استعداد للمشاركة في هذا الحوار، ليس فقط فيما يتعلق بالنزاع في دونباس – وهذا هو العمل الذي نقوم به في صيغة نورماندي – ولكن أيضًا بشأن قضايا الأمن والاستقرار في أوروبا، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا كاملا العملية التي أطلقتها الرئاسة البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل استئناف الحوار بشأن الأمن الأوروبي.

وأود الآن أن أعود إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، التي حشدت فرنسا وألمانيا منذ عام ٢٠١٥. وقد استمرت الجهود في صيغة نورماندي في الأسابيع الأخيرة. وأتاح الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٦ كانون الثاني/يناير التأكيد مجددا على دعم جميع الأطراف للاحترام غير المشروط لوقف إطلاق النار. ومن الضروري المضي إلى أبعد من ذلك، وهو الأمر الذي تعذر للأسف في اجتماع ١٠ شباط/فبراير، وإحراز تقدم ملموس في نهاية المطاف في تنفيذ مجموعة تدابير مينسك بجميع أبعادها، أي الأمنية والإنسانية والسياسية.

وفرنسا على اقتناع راسخ بأن اتفاقات مينسك هي الإطار المناسب لمواصلة الحوار وأنها توفر المجال اللازم لتحديد حلول ملموسة مقبولة من الطرفين، ولا سيما في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن أي بيان أو عمل من شأنه أن يقوض تنفيذ تلك الاتفاقات.

وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء اعتماد مجلس الدوما للاتحاد الروسي قرارا يدعو إلى الاعتراف بالأراضي الانفصالية لأوكرانيا. وفي حال سن القرار، سيشكل انتهاكا ضمنيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من جانب روسيا وتحديا أساسيا لاتفاقات مينسك.

ونرحب أيضا بدور بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي تضطلع بدور حيوي في جهود خفض التصعيد. فهي بمثابة العين التي يرى بها المجتمع الدولي والأذن التي يسمع بها ما يجري في أوكرانيا. وفرنسا، شأنها شأن ألمانيا، ستبقي على نشر رعاياها في الميدان حتى يستمر عمل البعثة خلال هذه الفترة الحرجة.

ونحيط علما بالمعلومات التي قدمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار التي يحتمل أنها حدثت خلال الساعات الماضية. ونود أن تستجلي بعثة الرصد الخاصة الوقائع بصورة منهجية وبطريقة محايدة.

يجب أن يكون الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، هدفا مشتركا لجميع أعضاء المجلس. وستواصل فرنسا حشد الجهود في ذلك الاتجاه، وكذلك من أجل بناء سلام عادل ودائم واستعادة السيادة الأوكرانية الكاملة على مناطق معينة من دونيتسك ولوهانسك.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. وأشكر أيضا الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ميكو كينونين وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لها في أوكرانيا، ياشار خالد شفيق، على إحاطتيهما. وأرحب كذلك بحضور السيدة تيتيانا مونتيان.

ما فتئ بلدي يتابع باهتمام كبير الوضع على طول الحدود بين روسيا وأوكرانيا. نحن نسمع مخاوف ونداءات مثيرة للقلق من أولئك الذين يخشون وقوع عمليات عسكرية وشيكة. والأهم من ذلك، نلاحظ باهتمام الرغبة التي أبدتها جميع الأطراف المعنية في إبقاء القنوات السياسية والدبلوماسية مفتوحة، فضلا عن مختلف النداءات التي تدعو إلى تجنب التصعيد.

وإلى جانب الخطاب المثير للذعر واستعراض القوة، شهدت الأيام العشرة الماضية بشكل خاص نشاطا مكثفا على الجبهة الدبلوماسية، أسفر عن مبادرات أوروبية وأمريكية تهدف إلى غرس بذور الحوار وتجنب ما لا يمكن إصلاحه.

ولا شك أن إعلان روسيا مؤخرا عن سحب بعض قواتها من الخدمة على حدودها إشارة يبشر برغبة في تهدئة الأوضاع، فضلا عن تأكيدها مرارا على أنها لا تضمر أي نوايا عدوانية. وسيساعد ذلك كثيرا على خفض مستوى التوتر واستعادة قدر من الثقة اللازمة لممارسة الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا السياق، لاحظ بلدي في الخطاب الأخير لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية رغبة واضحة في تفضيل الحوار ورفض المواجهة لما ستجلبه من عواقب وخيمة تطال الجميع.

من المؤكد أن الوضع ليس بسيطا، لكن بما أنه كذلك تحديدا فإنه يستحق أن يعالج بهدوء وإحساس أكبر بالمسؤولية. وتحقيقا لتلك الغاية، نهيب مجددا بجميع الأطراف المعنية ضبط النفس وتفضيل مسار الحوار والتفاوض، بغية الحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة.

إننا نشجع جميع المبادرات الجاري الاضطلاع بها بهدف تهدئة الوضع واستئناف الحوار، ونحض الأطراف المعنية على الاستفادة من القنوات الدبلوماسية القائمة للشروع في عملية التهدئة. وتحقيقا لهذه الغاية، تشكل صيغة نورماندي واتفاقات مينسك أطرا مرجعية.

لقد مهدت اتفاقات مينسك الطريق نحو تحقيق نتيجة سلمية شاملة فيما يتعلق بمختلف مطالب الطرفين، ومن المؤكد أن هذا السبب كان وراء تأييد الأمم المتحدة لها. إن تنفيذ الاتفاقات أمر غاية في الأهمية – ولا سيما للتوصل إلى هدنة في الأعمال القتالية، واستعادة حدود أوكرانيا، وتحسين الاستجابة الإنسانية – مع تمهيد الطريق لإحلال سلام دائم في علاقات الجوار، وفي مآل الأمر، تعزيز استئناف العلاقات الاقتصادية.

ويحض وفد بلدي الطرفين على احترام الالتزامات التي قطعاها، والاستفادة من الإنجازات التي تحققت، والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، فإن دعوة وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني

بلينكن إلى الحوار خطوة في الاتجاه الصحيح. وبطبيعة الحال، سيظل بلدي ملتزما التزاما راسخا باحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها. وهذه المبادئ الأساسية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تشكل لُحْمَة عقدنا الاجتماعي كأعضاء في المجتمع الدولي.

وختاما، أود، باسم بلدي، أن أدعو المجلس إلى التأهب أكثر من أي وقت مضى لطرد شبح الخوف ورفض أي منطق للصدام. وهذه إحدى مهام المجلس. إن فعالية أدوات السلام المتاحة لنا ستتحقق عندما نوحد صفوفنا ونتحلى بالمسؤولية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

لقد استمعت بعناية شديدة إلى البيانات التي أدلى بها الزملاء، وأود أن أتناول بالتفصيل بعض المسائل التي جرى التطرق إليها.

أولا، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى التكهنات التي لا داعي لها بشأن تقدم أعضاء مجلس الدوما للرئيس بوتين مناشدين إياه بالاعتراف بدونباس. إنه مقترح للنظر في هذه المسألة، على الرغم من أن تقديمه يجسد مشاعر الشعب الروسي تجاه دونباس. لقد تعرض شعب دونباس للقصف من جانب الجيش الأوكراني لسنوات عديدة، كما سمعنا اليوم. ولا ينبغي أن ننسى أن مئات الآلاف من الناس في تلك المنطقة الأوكرانية يحملون الجنسية الروسية. لم يكن لديهم خيار آخر بعد أن توقفت أوكرانيا عن الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية تجاههم. ولكن أود أن أؤكد مرة أخرى أن هذه مبادرة؛ نداء من أعضاء مجلس الدوما. ولذلك، فإن التركيز على تنفيذ اتفاقات مينسك هو ما نحتاج أن نفعله، كما قال الكثيرون اليوم، وليس التكهن بشأن هذا الأمر. ومن المهم بنفس القدر أن نتأكد من تجنب مناقشة هذه المسائل في مجلس الأمن. وإلا فإننا سنناقش أي قرار يتخذه أي برلمان في العالم.

وأود أن ألفت الانتباه إلى شيء آخر قاله الرئيس بوتين. لقد قال إننا ينبغي أن نبذل ما في وسعنا للتأكد من حل مشكلة دونباس من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك.

لقد تحدث السيد كليفرلي اليوم عن خلفية هذه المسألة، ولا أرى أن الصورة التي رسمها كانت دقيقة. فقد كانت منحازة وسطحية. وأود أن أذكر بفترة من التاريخ سبقت أحداثا عديدة، وهي الانقلاب غير القانوني والدموي في كييف في عام ٢٠١٤. لقد تولى المتشددون والقوميون السلطة في ذلك الوقت. ورفضوا الحوار مع الناطقين بالروسية. لقد هددوهم. وكانت اللغة الروسية ولا تزال تتعرض للتمييز. ويجري الآن طرح روايات للتاريخ تنطوي حتى على تمجيد لمجرمي النازي. هذا الأمر حدث ولا يزال يحدث. وأدى ذلك إلى فصل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وإعادة توحيدها مع روسيا بناء على استفتاء. ولذلك، يجب أن تكون لدينا صورة واضحة وضرورية للنزاع الحالي تجسد الوضع الحقيقي.

وفيما يتعلق بالعدوان المزعوم الذي تعده روسيا ضد أوكرانيا، فقد وضع بعض الناس سيناريوهات عسكرية "مفيدة جدا". قام بذلك وزير خارجية الولايات المتحدة. فقد عدد الاستفزازات التي يمكن استخدامها كذريعة لغزو أوكرانيا. وهذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة أمر مؤسف. بل إنني أذهب إلى حد القول بأنها خطيرة، لأنها تؤجج التوتر وسط أجواء متوترة بالفعل. ولكن هذه مجرد كلمات وبيانات.

لقد أدلينا بعدة بيانات على مختلف المستويات تؤكد مقترحاتنا ونوايانا. ومن المؤسف جدا أن تلك البيانات التي صدرت على أعلى مستوى، من موسكو، لم يُسْتجب لها م قبل الجميع. ما هي الحقائق؟ الحقيقة هي أن القوات الروسية كانت متمركزة على الأراضي الروسية ولا تزال على الأراضي الروسية. أول أمس، بدأت بعض الوحدات في العودة، بعد إتمام مناوراتها، إلى قاعدتها الأصلية في روسيا. ويقول المسؤولون الروس – وسأكرر اليوم – إن بلدي يجري تدريبات على أراضينا بطريقة نراها ملائمة.

هناك حقائق أخرى، إلى جانب العبارات الرنانة، أود أن أوجه انتباه المجلس إليها. إن أوكرانيا تنتهك وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير الأمن وبناء الثقة. هناك ٠٠٠ ١٢٠ جندي ينتشرون على الحدود مع دونباس على الجانب الأوكراني. ووفقا لبيانات مستمدة من

مصادر مفتوحة، قدمت الولايات المتحدة أسلحة إلى أوكرانيا في العام الماضي بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. وهذه ليست لعب أطفال. إنها أسلحة يمكن أن تطلق النار. وجرى تقديم شحنة أسلحة أخرى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في كانون الثاني/يناير. ولا يشمل ذلك ما تقدمه المملكة المتحدة وكندا ودول البلطيق. وترسل جميع تلك الدول أسلحة فتاكة إلى كييف: طائرات قتالية مُسيّرة ومنظومات دفاع جوي طراز ستينغر ومنظومات أسلحة مضادة للدبابات طراز جافلين وأسلحة صغيرة وذخائر. وتزودها بولندا بذخيرة لأسلحة عيار ١٢٢ و١٥٢ مليمترا، وهي، كما نعلم، محظورة بموجب اتفاقات مينسك. ما هي الحاجة إلى الخطاب العدائي والتحذيرات المستمرة حول التهديد العسكري الروسي؟ هل لتوريد كل تلك الأسلحة ولاستخدام الوضع كذريعة؟

من الواضح بالنسبة لنا أن الهدف النهائي لهذه الحملة هو التقليل من أهمية المحادثات بشأن الضمانات الأمنية قديمة العهد والملزمة قانونا لبلدنا. وقد طلبنا هذه الضمانات من حلف الناتو ومن الولايات المتحدة – بطريقة صريحة وشفافة. ونحن مستعدون لإجراء حوار جاد – وليس حوار مقلد، بل حوار حقيقي. وكما يعلم الأعضاء، تلقى سفير الولايات المتحدة لدى موسكو اليوم رد فعلنا الكتابي على استجابة الولايات المتحدة بشأن الضمانات الأمنية. ونأمل أن يحظى هذا الرد بدراسة متأنية في واشنطن العاصمة، لكونه وثيقة مفصلة جدا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كنت آمل أن نسمع من زملائنا الروس ردا على نداء الوزير بلينكن إلى روسيا بأن تعلن اليوم، دون مواربة، بأنها لا تعتزم غزو أوكرانيا. وبدلا من ذلك، فإن الكلام الذي سمعناه من قبل وما زلنا نسمعه كان استمرارا للتضليل.

لقد طرح وزير الخارجية الحقائق. لقد عرض الحقائق التي نراها في الميدان. وهناك حقائق نراها جميعا بمنتهى الوضوح في الميدان. وما نراه جميعا هو تصعيد، بما في ذلك قرار مجلس الدوما الروسي القاضي بالدعوة إلى الاعتراف بحركة انفصالية، في ازدراء تام لاتفاقات مينسك. وكما ذُكر، آمل ألا يذهب هذا إلى أبعد من ذلك.

اسمحوا لي أن أقول بوضوح لجميع الأعضاء الذين دعوا إلى الدبلوماسية: سنواصل تكثيف جهودنا. وسنواصل مضاعفة جهودنا الدبلوماسية. ونحض روسيا على وقف المواجهة وقبول دعوتنا إلى الحوار. وسنتطلع إلى المشاركة على طاولة المفاوضات لمناقشة الرد الذي أرسله الروس إلينا هذا الصباح.

سأختتم بياني بما قاله الوزير بلينكن اليوم. إنه لم يأت إلى هنا للترويج للحرب، بل أتى إلى هنا لمنع وقوع الحرب، وإيجاد طريقة للتوصل إلى حل سلمي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (بالإنكليزية): أتكلم مع حفظ الألقاب للجميع، في مثل هذا اليوم قبل سبع سنوات، تعرضت مدينة ديبالتسيف الأوكرانية إلى هجوم كامل النطاق شنته القوات النظامية الروسية ووكلاؤها. ولم يذر القصف المدفعي والصاروخي الروسي لا العنصر العسكري الأوكراني ولا المدنيين الأوكرانيين. لقد حدث كل ذلك على الرغم من خط فك الارتباط الذي اتفقت عليه أوكرانيا وروسيا بموجب مذكرة مينسك الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهي الوثيقة الثانية في مجموعة اتفاقات مينسك، التي حددت ديبالتسيف بوضوح بأنها منطقة تحت سيطرة الحكومة. وقد حدث ذلك على الرغم من أن مجموعة تدابير مينسك قد وقعت قبل أسبوع وأن حكمها الأول يتضمن التزاما بوقف شامل لإطلاق النار. وهذا مجرد مثال واحد على كيفية انتهاك روسيا للاتفاقات فور توقيعها عليها تقريبا.

حتى الآن، لا يزال تجاهل الوفاء بالالتزامات سمة مميزة لاستراتيجية روسيا. وفي هذا الصباح فقط، تعرضت القرية الأوكرانية ستانيتسيا لوهانسكا للقصف بالأسلحة الثقيلة من أراضي دونباس

المحتلة. ولحقت أضرار بالهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مركز للرعاية النهارية.

بناء على تعليمات حكومتي، يجب أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى حالة أخرى شائنة تقوض اتفاقات مينسك وعملية التسوية السلمية برمتها. فقبل يومين، ناشد الدوما الروسي الرئيس الروسي الاعتراف بالأجزاء المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا على أنها ما يسمى جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين. ويتعارض هذا القرار مع الالتزامات التي تعهدت بها روسيا بوصفها من الموقعين على اتفاقات مينسك. لذلك، طلبت في رسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٢ والموجهة إلى مجلس الأمن أن ينظر في الحالة اليوم.

حتى الآن لم تتغير وجهة نظرنا إزاء ذلك. إن اعتراف روسيا بما يسمى جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين سيكون بمثابة انسحابها المتعمد من اتفاقات مينسك. ومن شأن هذه الخطوة أن توجه ضربة خطيرة للتسوية الدبلوماسية السياسية التي شاركت فيها أوكرانيا وشركاؤها بهمة في تعزيزها. ولن يكون للاعتراف بما يسمى بالجمهورية أي آثار قانونية. ولن تنجح روسيا في إخفاء إدارة الاحتلال الروسي لأراضي لوهانسك ودونيتسك المحتلة مؤقتا ككيانات مستقلة، أو في إخفاء مشاركتها بوصفها طرفا في النزاع المسلح في دونباس. وبدلا من ذلك، إذا أيد الرئيس الروسي قرار مجلس الدوما، سوف يرتب عواقب مدمرة أوسع نطاقا على النظام الدولي القائم على القواعد والهيكل الأمني العالمي. لذلك، روسيا لديها خيار الشروع في طريق خفض التصعيد والحوار الدبلوماسي، أو مواجهة استجابة حاسمة وموحدة من جانب المجتمع الدولي.

ومن دواعي القلق العملي أن نفس النمط قد طُبِّق من قبل. وقد استخدمت نفس اللغة في عام ٢٠٠٨، على الرغم من أن نائب وزير الخارجية الروسي أشار إليها من فوره بأنها مجرد نداء من الدوما. في عام ٢٠٠٨، كانت مناشدة مجلس دولة الاتحاد الروسي "الدوما" للرئيس الروسي آنذاك ميدفيديف بشأن ضرورة الاعتراف بجمهورية أوسيتيا الجنوبية وجمهورية أبخازيا قد سبقت المرسوم الرئاسي المتعلق بهذا الاعتراف، والذي اعتُمد في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. دعونا لا نسميها "مجرد مناشدة" من الدوما.

أشكر وزير الخارجية بلينكن على بيانه القوي في ١٦ شباط/فبراير بشأن مسألة قرار الدوما. وأشكر وزير خارجية فرنسا لودريان على بيانه الواضح. وأشكر الوزير كليفرلي من المملكة المتحدة على بيانه؛ وأشكر ممثلي النرويج وأيرلندا وألبانيا والعديد من الشركاء الآخرين والأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على بياناتهم بشأن هذه المسألة. وأود أن أطلب من أمانة مجلس الأمن أن تدرج رسالتي، المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٢، كجزء من وقائع الجلسة.

فهذا أيضا أمر مهم، حيث أن ردة فعل الأمم المتحدة الضعيفة والرخوة في عام ٢٠٠٨ كانت قد أسفرت عن احتلال دائم لأجزاء من الأراضي الجورجية. لن أقتبس ما قاله الأمين العام السابق بان كي – مون والرئيس السابق للجمعية العامة في ذلك الحين. نأمل أن تكون قيادة الأمم المتحدة اليوم قد تعلمت الدرس من احتلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأن نكون جميعا – الدول الأعضاء والأمانة العامة – أكثر صراحة في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. لقد بعثت برسالتي حول هذه المسألة إلى الأمين العام، وأنا في انتظار رد ذي مغزى من جانبه.

إننا ندعو روسيا إلى اتخاذ موقف بناء نحو إحراز تقدم في إطار أشكال التفاوض القائمة. وإلا فإن روسيا ستتحمل المسؤولية الكاملة عن تقويض اتفاقات مينسك وعملية التسوية السلمية للنزاع المسلح. إن اتفاقات مينسك هي تجميع لثلاث وثائق، وينبغي أن نتناول تنفيذها من هذا المنظور، بدءا ببروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. واسمحوا لي التذكير بأن أوكرانيا وروسيا اتفقتا، وفقا للفقرة ٤ من الوثيقة، على إنشاء مناطق أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا وروسيا، مع الرصد والتحقق الدائمين على الحدود من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتوقع أوكرانيا من روسيا أن تفي بهذا الالتزام المتفق عليه، والذي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في جهود الحل.

إنه أمر عاجل أكثر من أي وقت مضى، حيث تم نشر حوالي ١٥٠ ألف جندي روسي قرب الحدود الأوكرانية. ونلاحظ بيانات

المسؤولين الروس بشأن انسحابهم، على الرغم من أن التحقق والدليل الموثوق مطلوبان. إن الأنشطة العسكرية غير العادية على حدود أوكرانيا التي رفضت روسيا تفسيرها، في انتهاك لوثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، لها بالفعل تأثير اقتصادي واجتماعي ضار على أوكرانيا، بغض النظر عن الخطط النهائية لروسيا.

ولقد صاحب الحشد العسكري على الأرض حصار فرضته روسيا على أجزاء كبيرة من البحر الأسود بحجة إجراء مناورات بحرية. وجعل ذلك الملاحة والشحن الدولي معقدين للغاية، مما تسبب في تحديات خطيرة للموانئ الأوكرانية الرئيسية. إن جميع هذه الإجراءات تتوافق مع مفهوم الحرب الهجينة التي تُشن ضد أوكرانيا، مع وجود المعلومات المضللة والهجمات الإلكترونية باعتبارها من المكونات الهامة الأخرى. على سبيل المثال، قامت روسيا مؤخرا بدور دعائي آخر، حيث ألقت باللوم على أوكرانيا في ارتكاب إبادة جماعية في الأراضي المحتلة. وتلك هي ادعاءات زائفة وغير مسؤولة من جانب روسيا، وتهدف إلى إخفاء مسؤوليتها عن احتلال الأراضي الأوكرانية وما تلاه من انتهاكات لحقوق الإنسان هناك.

لا تزال أوكرانيا ملتزمة بالحل السلمي للنزاع الروسي الأوكراني بالوسائل السياسية – الدبلوماسية. أوكرانيا تريد السلام والأمن والاستقرار، ليس لنفسها فحسب، ولكن أيضا لأوروبا كلها. وفي الوقت نفسه، أكرر أنه في حالة اختيار روسيا التصعيد فإن أوكرانيا ستدافع عن نفسها. إننا نرحب بجميع الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود التي تُبذل على مختلف المستويات لمنع أسوأ السيناريوهات المحتملة. ونحن ممتنون للدعم والتضامن مع أوكرانيا اللذين تجليا بوضوح في جميع أنحاء العالم.

ونؤكد مجددا ضرورة مواصلة استكشاف جميع الوسائل السياسية لضمان وقف التصعيد. إن إعادة تنشيط صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية هي واحدة من الخطوات الضرورية. وكلاهما يشملان روسيا وأوكرانيا كطرفين في النزاع، ويشكلان الإطار المناسب للحوار المباشر الذي تواصل روسيا تجنبه، بينما تختبئ وراء إدارات الاحتلال العميلة لها. وما دامت روسيا تضع شروطا مسبقة للحوار المباشر بين أوكرانيا ووكلاء موسكو، والتي هي في الواقع شروط معرقلة، فإن إحراز تقدم بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك سيظل بعيد المنال.

ولذلك من المهم أن المستشارين السياسيين قد اجتمعوا في باريس وبرلين، على الرغم من استمرار العديد من الخلافات بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك. إننا على استعداد لاستئناف محادثات "رباعية نورماندي" بجميع صيغها، بما في ذلك على مستوى القيادة. ونأسف لأن روسيا لا تزال غير راغبة في عقد مؤتمر قمة لرباعية نورماندي.

منذ أن اجتمع قادتنا من قبل في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تظل القرارات المتخذة آنذاك دون تنفيذ من جانب روسيا على الرغم من أن أوكرانيا اقترحت بشكل منتظم مبادرات ملموسة لوقف إطلاق النار، وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وسحب القوات والمعدات، والإفراج المتبادل عن الأشخاص المحتجزين، وفتح معابر جديدة للدخول والخروج، وضمان وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا دون عوائق في جميع أنحاء المنطقة المتضررة من النزاع، وتنفيذ الأحكام السياسية لاتفاقات مينسك.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تمكنا من التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن استئناف نظام وقف إطلاق النار، والذي بدأ تطبيقه في تموز/يوليه ٢٠٢٠. لقد عرضنا حلولا توفيقية بعيدة المدى للتوصل إلى اتفاق، ولكن انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الروسية لم تنته بعد.

ولا تزال القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الرصد الخاصة تشكل عائقا رئيسيا أمام التنفيذ الكامل لولاية هذه البعثة. وفي الاجتماع الأخير لمجموعة الاتصال الثلاثية في ٩ شباط/فبراير، قدم رئيس المراقبين شفيق إحصاءات تؤكد أن ٩٠ في المائة من القيود المفروضة على حرية حركة دوريات البعثة تحدث في أراضي دونباس المحتلة مؤقتا.

إننا ندعو روسيا إلى ضمان وصول البعثة دون قيود إلى كامل الأراضي الخاضعة لسيطرتها الفعلية، ولا سيما في المناطق الحدودية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة على خلفية قرار روسيا بعدم تمديد

ولاية بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحدود عند نقطتي التفتيش الروسيتين في غوكوفو ودونيتسك، اللتين أُغلقتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة فرنسا وألمانيا لإنشاء آلية تنسيق وتحقق لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى المسار السياسي، لا يزال الجانب الروسي يعرقل المناقشات بشأن مسائل مثل تنفيذ ما يسمى بصيغة شتاينماير، والوضع الخاص للحكم الذاتي المحلي في أجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وقانون العفو، وطرائق الانتخابات المحلية. الممثلون الروس يرفضون ببساطة مواصلة المناقشات بشأن مقترحات العمل التي قدمها الوفد الأوكراني في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، والمتعلقة بالوضع الخاص للحكم الذاتي المحلي في أجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ومسائل أخرى على جدول أعمال الفريق العامل السياسي.

وقد اتخذت أوكرانيا خطوات بشأن تنفيذ أحكام متفق عليها تتعلق بالعملية السياسية. وعلى وجه الخصوص، قدمنا مقترحات أولية للنظر في قانون الوضع الخاص للحكم الذاتي المحلي في أجزاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

ووفقا لمعايير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ينبغي أن يكون استئناف مراقبة الحدود شرطا مسبقا لإجراء انتخابات محلية في دونباس. وإلا سيكون من المستحيل تهيئة البيئة الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية تتماشى مع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويبقى على روسيا أن تتخذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات مينسك، التي وقعها سفير الرئيس بوتين لدى أوكرانيا، السيد ميخائيل زورابوف، بالحبر الأزرق في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤– وقد وقع أيضا اتفاقين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥.

ونحث روسيا، مستفيدين من دروس الماضي، على التخلي عن استراتيجيتها الطويلة الأمد بشأن أوكرانيا التي تقوم على التهديدات واستخدام القوة ضد سلامة البلد الإقليمية، وعلى أن تعيد الانخراط عوضا عن ذلك في المبادئ الأساسية للعلاقات السلمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

(تكلم بالروسية)

لقد نشرت وسائط الإعلام مؤخرا نصا منسوبا إلى السيدة ماريا زاخاروفا، زميلة السيد فيرشينين. وأود أن أقتبس منه:

”من وجهة نظر القانون الدولي، لم تسفر التحولات الجيوسياسية في عام ١٩٩١ عن اختفاء الاتحاد السوفياتي بوصفه موضوعا للقانون الدولي. فالدولة التي كانت تسمى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية [الاتحاد السوفياتي] لم تندثر، بل استمرت في الوجود بموجب القانون الدولي“.

ولذلك فإنني أتساءل عما يشعر به السيد فيرشينين وهو جالس في مجلس الأمن بوصفه ممثلا للاتحاد السوفياتي؟ فيبدو أن ذلك هو المعني ضمنا. وعندما أسمع تلك البيانات وبعد الاستماع إلى الرفيق مونتيان، أود أن أكرر نفس الكلمات التي قلتها في الجلسة نفسها تحديدا بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8726). وقد كتب هذه الكلمات الشاعر الروسي الشهير يفغيني يفتوشينكو في عام ١٩٦٢:

”دع البعض يكرر مرارا وتكرارا:

«تمالك نفسك!»

لن أجد الراحة أبداً.

طالما أن ورثة ستالين موجودون على الأرض،

فسيبدو لي.

أن ستالين لا يزال في ذاك الضريح“.

وأود أن أذكر السيد فيرشينين بأننا في القرن الحادي والعشرين. فلنَعُد إلى ميثاق الأمم المتحدة ولنمض في تنفيذ أحكامه. ولنغير المادة ٢٣ وننفذ المواد ٢٢ و ٢٤ و ١٠٨.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن ألمانيا ممتنة لإتاحة الفرصة لها للتكلم في جلسة اليوم. ونشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وضمن مجموعة الاتصال الثلاثية ورئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا.

تظل ألمانيا ملتزمة، إلى جانب فرنسا، بتحقيق التقدم في صيغة نورماندي التي تؤدي دورا مركزيا في الدفع قدما بتنفيذ اتفاقات مينسك. ولا تزال هناك عقبات كثيرة. غير أن وقف إطلاق النار الذي أعيد تأكيده في تموز/يوليه ٢٠٢٠ برهن على أنه يمكن إحراز التقدم إذا توفرت الإرادة السياسية. وفيما يتعلق بالتقارير الأخيرة عن تزايد القصف في شرق أوكرانيا، فإننا ندعو إلى احترام الاتفاق. والهجمات على البنية التحتية المدنية غير مقبولة على الإطلاق.

وقد عقدت محادثات في ٢٦ كانون الثاني/يناير في باريس وفي ١٠ شباط/فبراير في برلين. والتزم جميع المشاركين بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك ومواصلة المحادثات في صيغتي رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية.

ونعرب عن قلقنا الشديد في ذلك الصدد إزاء قرار مجلس الدوما الروسي الذي يدعو رئيس الاتحاد الروسي إلى الاعتراف بجمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين المعلنتين من جانب واحد بوصفهما دولتين مستقلتين. فذلك سيتعارض مع اتفاقات مينسك ويشكل انتهاكا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ومن المهم جدا، في ظل الوضع المتوتر الحالي، إثبات الحقائق وتحديد المعلومات المضللة. ونشيد بما تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دور لا غنى عنه في إثبات الحقائق بشأن الحالة الأمنية. ويجب علينا أن نكفل تمكنها من الاضطلاع بولايتها كاملة من دون انقطاع في جميع أنحاء أوكرانيا. ولذلك السبب تركت ألمانيا، فضلا عن فرنسا وشركاء آخرين، موظفيها المعارين في الميدان. ولذلك السبب يساورنا قلق بالغ إزاء القيود المفروضة على حرية تنقل مراقبي بعثة الرصد الخاصة وتدمير معداتهم.

فلا يمكننا تقييم حالة اتفاقات مينسك في هذه الأيام من دون أخذ التطورات العسكرية في المنطقة في الاعتبار. وفي الأشهر الأخيرة، حدث حشد عسكري غير مسبوق للقوات الروسية على الجانب الروسي والبيلاروسي من الحدود الأوكرانية. ومن شبه المستحيل عدم النظر إلى ذلك على أنه تهديد أو على أنه تحضير لهجوم. ويؤسفنا أن روسيا لم تقدم حتى الآن أي تفسير مرض لذلك المسار. وميثاق الأمم المتحدة واضح تماما في ذلك الصدد، لا بحظره استخدام القوة فحسب، بل كذلك بحظره مجرد التهديد باستخدام القوة.

إن ألمانيا تدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا دعما كاملا، وبما يتماشى مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وجميع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد كثفنا جهودنا الدبلوماسية بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الفرنسيين، بغية نزع فتيل التوترات. وأحطنا علما بإعلان روسيا مؤخرا تقليص وجود قواتها على طول الحدود الأوكرانية، ولكننا ندعو روسيا إلى إتباع ذلك الإعلان بالعمل فورا وسحب قواتها من الحدود الأوكرانية سحبا فعليا يمكن التحقق منه.

وينبغي لروسيا أن تدرك أنه ستترتب على أي عدوان عسكري على أوكرانيا عواقب سياسية واقتصادية وجيواستراتيجية وخيمة. وعلاوة على ذلك، نحث روسيا على توفير الشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها العسكرية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لروسيا أن تستخدم على نحو كامل المعلومات وآليات التشاور التي تنص عليها وثيقة فيينا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتظل ألمانيا، إلى جانب شركائها وحلفائها، منفتحة لمناقشة المخاوف الأمنية ذات الاهتمام المشترك مع روسيا.

وإذا اتخذت دولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة موقفا عدوانيا تجاه دولة أخرى ذات سيادة عضو في المنظمة، فإن ذلك ليس أمرا ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تتهاون إزاءه. ومن الصواب أن تظل هيئات الأمم المتحدة على اطلاع على الحالة حول أوكرانيا، التي سنجرى بشأنها مناقشة في الجمعية العامة في ٢٣ شباط/فبراير. وستظل ألمانيا ملتزمة التزاما قويا بإيجاد حل دبلوماسي، ونأمل أن يلتزم الآخرون بذلك أيضا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

لقد سمعنا هنا اليوم كلمات مثل "الحرب" و "العدوان". ولكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن أحدا لم ينطق تلك الكلمات باسم روسيا هنا في الأمم المتحدة– أو سينطقها. ويؤسفني عدم الاستماع لتلك التصريحات القوية جدا التي أدلى بها الرئيس بوتين في الأيام الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في شرق أوكرانيا. وأود أن يستمع شركاؤنا على الأقل لما قيل في المؤتمرات الصحفية في موسكو حيث تلقينا زيارات من مسؤولين رفيعي المستوى مثل الرئيس الفرنسي ومستشار ألمانيا. وعقدت مفاوضات ومؤتمرات صحفية مفصلة تحدث فيها ضيوفنا ورئيس الاتحاد الروسي.

ونعقد جلسة اليوم بشأن مجموعة تدابير مينسك. وأشعر بالارتياح لإشارة معظم البيانات إلى أن اتفاقات مينسك تشكل إطارا قانونيا دوليا واضحا ووحيدا لتسوية النزاع الداخلي في أوكرانيا.

وأعرب بهذه المناسبة عن قدر كبير من الاحترام لمترجمينا الشفويين وكيفية تمكنهم من مواكبة سرعة البيانات والقيام بذلك بشكل صحيح.

لدي طلبان.

أولا، وصف زيلينسكي اتفاقات مينسك بأنها "لا تستند إلى أي أساس وجيه على الإطلاق". وأود أن أسمع كيف تمت ترجمة هذه العبارة شفويا إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، فأنا لن أتمكن من سماعها بلغات أخرى. وأفترض أنه قد تم التعبير عن معناها.

ثانيا، لقد استمعت باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلى به السيد كيسليتسيا للتو، بما في ذلك ملاحظاته بشأن قانونية عضوية روسيا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. وللأسف، لا بد لي من أن أشير إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يسعى فيها ممثلو بلدان أخرى، بما فيها أوكرانيا، إلى تمجيد الذات باستخدام تلك الحجة. إن المعادلة واضحة جدا هنا: إن ما يقولونه يستهدف أولئك الذين ليسوا على دراية واسعة بهذه المسائل وليسوا على دراية بالقانون الدولي. ولكن المهنيين يعرفون، والناس عموما يعرفون. وإذا كنا سنناقش ما إذا كانت روسيا قد مرت بعملية الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة أم لا، فربما يمكننا أن نثير مسألة ما إذا كانت أوكرانيا قد فعلت ذلك. أم أننا ما زلنا نتعامل مع جمهورية أوكرانيا السوفياتية؟ إن روسيا هي الدولة التي تمثل استمرارا للشخصية القانونية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي الأساس، لم يتغير سوى اسم الدولة، في حين أن أوكرانيا هي، في حقيقة الأمر، الدولة الخلف – كيان دولة جديد.

أما فيما يتعلق باقتباس القصائد، فإنه أمر جيد جدا عندما يتم التعبير عن رسالة سياسية بشكل شعري. إنني أحب القصائد عن الجمال على سبيل المثال – بما في ذلك قصائد زابولوتسكي، وهو شاعر سوفياتي. هل تذكرون تلك الأبيات؟

إن كان الأمر كذلك، فأين الجمال؟

ولماذا يعبده الناس؟

هل هو مجرد شيء خاو بلا مضمون تماما

أم أن النيران تتوهج فيه؟

أنا شخصيا أقارن الجمال بالحكمة. إننا بحاجة إلى أن نتحلى بالحكمة. وعلينا أن نتأكد من التوصل إلى قرارات حكيمة، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالتسوية في شرق أوكرانيا استنادا إلى مجموعة تدابير مينسك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود أن أسأل عما إذا كان لمقدمي الإحاطات أي تعليقات إضافية.

أعطي الكلمة مرة أخرى للسيدة مونتيان.

السيدة مونتيان (*تكلمت بالروسية*): لقد كتب لي كثير من الناس منذ البيان الذي أدليت به يرجونني لأن أقول لمجلس الأمن إنه لا أحد يخشى من غزو روسي وشيك باستثناء الأشخاص الذين يرتكبون أعمال العنف في أوكرانيا على مدى ثماني سنوات الآن وسوف يغادرون أوكرانيا عالقين بالطائرات الأمريكية. أما الباقون فسوف يتخذون خطى حثيثة لأن ذلك هو السبب وراء الإجراءات الغربية الجماعية في "ميدان" وقيامهم بالانقلاب. وكانت تلك هي لعبة نشر قوات نظام كييف الحالي في دونيتسك ولوهانسك لإثارة الرد على ذلك لتبدأ لعبة فرض الجزاءات. ولكننا سنرى من سيكون الخاسر الأكبر من الجزاءات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.